الثَّمَرَةُ الرَّائِقَةُ فِي عِلمِ العَرَبِيَّةِ

جَمعُ وَ تَأَلِيفُ الإِمَامِ العَلَّامَةِ

جَمَالِ الدِّينِ أَبِي المَحَاسِنِ يُوسُفَ بنِ حَسَنِ بنِ أَحمدَ بنِ حَسَنِ بنِ عَبدِ الهَادِي

المَقدِسِيِّ الحَنبَلِيِّ ــ الشَّهِيرِ بِابنِ المِبْرَدِ

المُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٠٩هـ)

إِعْدادُ:

د/ عَبدِالوَاحِدِ بنِ مُحَمَّدٍ الحَربِيِّ

الأُستَاذِ المُشَارِكِ بِقِسمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي جَامِعَةِ القَصِيمِ

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعدُ؛ فإنّ المولى ـ عزّ وجلّ ـ يصطفى من مخلوقاته ما يشاء، يرفع ما يشاء ويضع ما يشاء، له الخيرة من أمره ما كان ذلك لأحدٍ سواه، جلّ وتقدّس في علاه.

واصطفاؤه تعالى؛ لحكمةٍ ورفعةٍ، يعلمها الموفَّق من عباد الله، ويسعى في خدمة ذلك المختار؛ تبجيلاً وتعظيماً وتقديساً لمختارِه ومصطفيه، ومن تلك المختارات المنتقيات من رب الأرض والسموات اللغة العربيّة؛ فقد اختارها البارئ، وفضّلها على سائر اللّغات، وجعلها مناط دينه ولغة نبيه ووعاء كلماته؛ فأكرِمْ به فخراً! وأعظِمْ به أجراً! ، لأجلِ ذلك سعى العلماء الرّبّانيُّون ـ متنافسين وباذلين الوقت والجهد ـ إلى خدمة هذه اللغة المقدّسة الشّريفة؛ فبارك الله في مصنّفاتهم؛ فكثُرت وعمّت، وأثمرت وانتشرت بين النّاس، ورُزِقت القبول والثّناء، والله يرزق من يشاء بغير حساب، ومن هؤلاء الأئمة الأعلام، الإمام الجليل يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الحنبليّ، الشّهير بابن المِبْرَدِ؛ فقد عُرِف بكثرة مؤلّفاته في العلوم المتنوعة والمعارف المختلفة، وكان لعلم العربيّة منها حظٌ وافرٌ؛ فلا تكاد تخلو مصنّفاته من مباحث في علوم العربية تتعاقب قلّةً وكثرةً بين مصنَّفٍ وآخرَ؛ ليس هذا فحسبُ، بل إنّه ألّف مصنفين مختصَّين في علم العربية هما: شرح لألفية ابن مالك، والثمرة الرّائقة في علم العربيّة، موضوع هذا العمل.

أمّا مصنّفه الأول فقد أشار إليه كثير من العلماء الذين ترجموا له، ولم

أقف على نسخه المخطوطة، ولم يشر إلى مظانّها كلُّ من وقفت عليه ممّن ترجم له وذكر مصنّفاته من الباحثين المتأخّرين.

فلم يتبقّ من جهد الإمام في علم العربيّة تامّاً مكتملاً سوى هذا الكتاب، وقد وضع فيه قواعد العربية بشكل مختصرٍ مفيدٍ ينتظم في سلسلة متون الفنون التّي ينتفع بها طلاب العربيّة ويسهل حفظها مع شموليّتها لأغلب أبواب العربيّة.

ولمّا وقفت على هذا الكتاب المخطوط رأيت فيه جهداً وحسن عبارة مع إيجازها وشمول معانيها، ومن التقصير على من اطّلع عليه أن يتركَ هذا الجهدَ حبيس المكتبات المخطوطة، إضافةً إلى قلّة الإشارة إلى وجوده عند كثيرٍ من المتأخرين الحريصين على إخراج مصنّفات ابن المبرد لطلبة العلم، فأردت أن أسهم في خدمة هذه اللغة المباركة وخدمة جهود الإمام ابن المِبْرَدِ، فاستعنت بالله وتوكلت عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد جاء هذا العمل في فصلين موجزين؛ قاصداً ذلك لأمرين:

أولهما: تحقيق رغبة المصنّف ـ رحمه الله ـ في جعل هذا الكتاب مختصراً شاملاً لعلم العربيّة، ولا شكّ أنّ الاختصار والاقتصار على عبارة المصّنف هو الأقرب لمراده، ولمّا كانت الأسس الحديثة المعتمدة في تحقيق النّصوص وإخراجها تقتضي ضوابط معينة تعين على إخراج الكتب بصورة جيّدة، اجتهدت في التوفيق بين هذين الأمرين.

وثانيهما: أنّ للمصنّف ـ رحمه الله ـ كتباً كثيرةً ظهرت في الوقت المتأخر على يدي نخبة من طلّاب العلم، والباحثين المنتظمين في سلك

الدّراسات العليا، فأشبعوا المصنّف ومؤلفاته دراسةً وتوضيحاً.

لأجل ذلك اختصرت في جانب دراسة المؤلف وآثاره، بما يتمّم العمل وَفْقَ ضوابط التّحقيق الحديثة، وقد سار العمل على خطة ميسّرة جاءت مختصرةً في مقدّمةٍ وفصلين وفهارس فنيَّة، تفصيلها كما يلي:

المقدمة: وذكرت فيها سبب إخراج الكتاب، وخطة العمل.

الفصل الأول: الدراسة وفيها مبحثان:

المبحث الأول: ابن المِبرَدِ، حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب الثّمرة الرّائقة في علم العربيَّة وقيمته العلميّة.

الفصل الثاني: التحقيق:

وفيه اسم الكتاب وصحة عنوانه، وإثبات نسبته للمؤلّف، ثم ذكرت فيه وصفاً للنسخة المخطوطة، ثمّ أتبعت ذلك بالنّصّ المحقّق.

وفي النهاية ذيّلت هذا العمل بالفهارس الفنية.

هذا ما سعيت لأجله والله يحسن المبدأ والمنتهى، وأسأله تعالى أن يستعملنا في طاعته وخدمة دينه وعباده الصالحين إنّه سميع مجيب، وصلى الله على نبينا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول: الدّراسة

المبحث الأول: تعريف مختصر بالمؤلِّف وآثاره:

هو الإمام يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي ابن يوسف بن محمّد بن قُدامة، جمال الدّين أبو المحاسن، الشّهير بابن المِبْرَد ـ بكسر الميم وسكون الباء الموحّدة ـ[1]، وقيل ابن المَبْرِد ـ بفتح الميم وسكون الباء الموحّدة وكسر الرّاء ـ[2]، والمِبْرَد لقبٌ عُرِف به جدُّه أحمد؛ لقوَّته وخشونة يده[3].

ينتهي نسبه إلى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنهما–، المقدسيّ، ثم الدّمشقي، الحنبليّ.

ولد ـ رحمه الله ـ في دمشق سنة ٨٤٠هـ في أصحّ الأقوال[4].

نشأ ـ رحمه الله ـ في بيت فضلٍ وعلمٍ أثمر عديداً من الرجال والنّساء الموصوفين بالعلم والورع والأخلاق ممّن حمل لواء العلم والمعرفة؛ فكان لذلك البيتِ وتلك التّنشئة أثرٌ بالغٌ في تكوين ابن المبرد؛ فشبّ على حب

---

(١) ينظر: النّعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل ـ لابن الغزّي: ص٦٧، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ـ لابن حميد: ١١٦٥/٣، وهو المشهور عند كثيرٍ من العلماء.

(٢) ينظر: السحب الوابلة: ١٢٠/١، وفهرس الفهارس والأثبات ـ للكتاني: ١١٤١/٢.

(٣) ينظر: النعت الأكمل: ص٦٧.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ـ لابن العماد الحنبلي: ٦٢/١٠، والكواكب السائرة ـ للغزّي: ٣١٧/١، والسحب الوابلة: ١١٦٦/٣.

العلم والعلماء؛ فأخذ من علومهم وأخلاقهم وآدابهم ما هيّأه لتلك الرتبة العالية والمنزلة السّامية؛ فحفظ أصول المذهب الحنبلي منذ نعومة أظفاره، وقرأ صحيح البخاري، واطّلع على علوم الأداة، واستوعب كثيراً من المعارف المختلفة على يد كثيرٍ من العلماء والمشايخ، ومن أبرز العلماء الذين أخذ عنهم ونهل من مواردهم:

١– العلّامة تقي الدّين ابن قُندُس، أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلي، المتوفى سنة ٨٦١هـ(١).

٢– الشيخ المقرئ عمر اللؤلؤيّ الدّمشقيّ الصالحيّ، المتوفى سنة ٨٧٤هـ(٢).

٣–القاضي الفقيه تقي الدّين الجراعي، أبو بكر بن زيد بن أبي بكر الحسيني، المتوفى سنة ٨٨٣هـ(٣).

٤–الإمام المجتهد القاضي برهان الدّين إبراهيم بن مفلح المقدسيّ الحنبليّ، المتوفى سنة ٨٨٤هـ(٤).

٥– القاضي الفاضل علاء الدّين أبو الحسن، علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ(٥).

---

(١) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ للسخاوي: ١٤/١١.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١٤٧/٦.

(٣) ينظر: شذرات الذهب: ٥٠٥/٩.

(٤) ينظر: السحب الوابلة: ٦٠/١.

(٥) ينظر: شذرات الذهب: ٥١٠/٩.

وغيرهم كثيرٌ من العلماء الذين أفاد منهم؛ فكان لهم الفضل ـ بعد الله تعالى ـ في تكوينه العلمي والخلقي؛ فبزّ أقرانه وفاق أترابه؛ ، وصار يُرْحَل إليه ويُطلَبُ العلم بين يديه، ثم ورّث ـ رحمه الله ـ علمه عدداً من الطلّاب والتّلاميذ الذين صاروا أعلاماً كباراً برزت آثارهم في مختلف العلوم والمعارف، ومن أشهر تلاميذه:

١– الإمام المقري زين الدّين، فضل بن عيسى النّجديّ الحنبلي، المتوفّى سنة ٨٨٢هـ[١].

٢– الإمام الفقيه الزّاهد، أبو الفضل شهاب الدّين أحمد بن أحمد الشّويكي، المتوفّى سنة ٩٣٩هـ[٢].

٣– الإمام أحمد بن يحيى بن عَطْوَة النّجديّ التّميميّ، المتوفّى سنة ٩٤٨هـ[٣].

٤– الإمام المؤرّخ شمس الدّين ابن طولون، محمّد بن علي بن أحمد الدّمشقيّ الحنفي الصّالحي، المتوفّى سنة ٩٥٣هـ ألّف في مناقب شيخه وترجمة سيرته كتاباً أسماه: (الهادي إلى ترجمة يوسف بن عبدالهادي) [٤].

---

(١) ينظر: الجوهر المنضّد في طبقات متأخري أصحاب أحمد ـ لابن المِبْرَد الحنبلي: ص١١٢.

(٢) ينظر: شذرات الذهب: ١٠/٣٢٥.

(٣) ينظر: السحب الوابلة: ١/٢٧٤.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة: ٢/٥٢.

٥– العلامة الفقيه المحدّث نجم الدّين، محمد بن حسن الماتانيّ الحنبليّ الصّالحيّ، المتوفّى سنة ٩٦٠هـ[١].

وقد أثنى عددٌ من العلماء على علمه، وبيّنوا فضله، وسبقه في العلم؛ فتبوَّأ مكانة رفيعة عالية في درب العلم والمعرفة؛ فقد أثنى عليه ابن العماد الحنبليّ؛ بقوله: "كان إماماً علّامةً، يغلبُ عليه علم الحديث واللّغة ويشارك في النّحو والتّصريف والتّصوّف والتّفسير...، ودرّس وأفتى"[٢].

وقال عنه كمال الدّين الغزّي: "هو الشيخ الإمام، العالم العلّامة الهُمام، نخبة المحدّثين، عمدة الحفّاظ والمسندين، بقيّة السّلف، قُدوة الخلف، كان جبلاً من جبال العلم، وفرداً من أفراد العالم، عديم النّظير في التّحرير والتّقرير، آيةٌ عظمى، وحجّة من حجج الإسلام كبرى، بحرٌ لا يُلحق له قرار، وبَرٌّ لا يشقُ له غُبار، أُعجوبة عصره في الفنون، ونادرة دهره الّذي لم تسمح به السُنون...) [٣].

ونعته تلميذه ابن طولون ـ كما نقل عنه صاحب السّحب الوابلة ـ "الشّيخ الإمام، علَم الأعلام، المحدّث الرُّحْلَة، العلّامة، الفهّامة، العالم العامل، المتقن الفاضل... "[٤]، بل إنّه ألّف مصنّفاً في سيرته وبيان فضله، كما مرّ سابقاً.

---

(١) ينظر: شذرات الذهب: ٤٧٢/١٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٦٢/١٠.

(٣)ينظر: النعت الأكمل: ص٦٨-٦٩.

(٤) ينظر: السحب الوابلة: ١١٦٧/٣.

هذا غيضٌ من فيضٍ في ثناء العلماء عليه، ممّا يبيّن منزلته في العلم والفضل، ويشهد له بالسّبق والتقدّم في أنواع المعارف؛ فنتج عن ذلك عددٌ ضخمٌ من التّصانيف والمؤلّفات الجياد؛ فقد كان ــ رحمه الله ــ مولعاً بالتأليف، ذا همّة عالية ومثابرة عجيبة في التأليف والتّصنيف فلا يكاد يخلو فنٌّ من الفنون والمعارف إلّا وله فيه مصنَّفٌ أو أكثرُ صغيراً أو كبيراً؛ حتى إنّ مصنّفاته بلغت أسماؤها مجلداً، كما قال تلميذه ابن طولون: "وأقبل على التّصنيف في عدّة فنونٍ، حتّى بلغت أسماؤها مجلداً رتّبها على حروف المعجم"[(١)].

وقال ابن الغزّي: "وله من التّصانيف ما يزيد على أربعمائة مصنّف، وغالبها في علم الحديث والسّنن"[(٢)].

وقال ابن العماد الحنبلي: "وله مؤلّفاتٌ كثيرةٌ، وغالبها أجزاءٌ "[(٣)].

وممّا تجدرُ الإشارة إليه في هذا الصّدد، هو ما أثير حول بعض مؤلّفاته ــ رحمه الله ــ بأنّها مؤلّفاتٌ لم تحرّر؛ حيث وُجِدَ بها بعض التحريفات والتصحيفات، وتقديم مواضع وتأخير أخرى عن سياقاتها، وكلُّها بخطّ يده ـ رحمه الله ـ فصارت كأنّها مسوّداتٌ لم يسمح له وقته بتحريرها وضبطها، كما أشار إلى ذلك النّعيمي[(٤)].

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ١١٦٨/٣.

(٢) ينظر: النعت الأكمل: ص٦٩

(٣) ينظر: شذرات الذهب: ٦٢/١٠.

(٤) ينظر: السحب الوابلة: ١١٦٦/٣.

وخالفه في ذلك صاحب السحب الوابلة، فقال: بل تصانيفه في غاية التحرير[١].

ومن واقع عملي في إخراج كتابه "الثمرة الرّائقة في علوم العربية"؛ ظهرَ لي في بعض مواضع الكتاب صدقُ قول النّعيمي، وقد يكون سبب ذلك انشغاله ـ رحمه الله ـ بكثرة التّصنيف والتأليف، وكونه يباشر كتابة مصنّفاته بنفسه؛ حتّى إنّ أصابعه اسودّت من كثرة الكتابة والتأليف؛ فقال ـ رحمه الله ـ واصفاً ذلك[٢]:

لقد سوَّدَ الحبرُ الأصابعَ من يدي لكثرةِ ما أعتاده بالكتابة
وقد صحّ في الأخبارِ أنّ مدادَنا يوازنُ يومَ الحشْرِ دمَ الشّهادة

هذا هو ما جعله ينشغل عن تحرير بعض مصنّفاته، وبغضّ النّظر عن تحريرها من عدمه؛ فإنّها جاءت جيّدة في موضوعاتها، طريفة في محتواها، وعرف فضلها العلماء الأجلاء الذين وقفوا على مصنّفاته.

وقد طبع عدد جيّد من مصنّفاته، وبقي الأكثر ما بين مخطوط أو مفقود، وسأورد بعض مؤلفاته المطبوعة والمخطوطة، فمن كتبه المطبوعة:

١– إتحاف النّبلاء بأخبار وأشعار الكرماء والبخلاء.

٢– الأربعون المختارة من حديث الإمام أبي حنيفة.

٣– إرشاد السّالك إلى مناقب مالك.

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ١١٦٦/٣، وقال الغزي: (عديم النّظير في التّحرير والتّقرير). النعت الأكمل: ص٦٨.

(٢) ينظر: العقد الغالي في النّظم العالي ـ لابن طولون الدّمشقيّ: الورقة (١٠١).

٤– الدّرّ النّقي في شرح ألفاظ الخرقي.

٥– زبد العلوم وصاحب المنطوق والمفهوم.

٦– زينة العرائس من الطّرف والنفائس.

٧– محض الصّواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب.

٨– غاية السول إلى علمي الجدل والأصول.

٩– مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام.

١٠– هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن.

ومن كتبه المخطوطة ما يلي:

١– الإتقان في أدوية اللّثة واللّسان(١).

٢– أخبار الإخوان عن أحوال الجان(٢).

٣– قصيدة في مدح السلطان محمد بن عثمان(٣).

٤– البيان لبديع خلق الإنسان(٤).

---

(١) منه نسخة مخطوطة بخطّ المؤلّف في مكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع برقم (١٢/٣١٥٦).

(٢) منه نسخة مخطوطة بخطّ المؤلّف في مكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع برقم (١/٣٢٥٦).

(٣) منه نسخة مخطوطة بخطّ المؤلّف في مكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع برقم (٢/٣١٩٢).

(٤) منه نسخة مخطوطة بخطّ المؤلّف في مكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع برقم (٣١٩٦).

٥- الهديّة إلى المسائل الخفيّة[١]

هذا جزء يسيرٌ جدّاً من مصنّفاته ـ رحمه الله ـ، وهي كثيرة جدّاً تربو على الستمائة مصنّف[٢]، وهي مصنّفاتٌ عظيمة النّفع، كثيرة الفائدة، نفع الله بها، فجزاه الله خيراً بما قدّمه للعلم وأهله.

وبعد أن شارف الإمام الجليل، ابن المِبْرَد الحنبليّ ـ رحمه الله ـ على السبعين من عمره، جاءه أمر الله المحتوم وقضاؤه المقسوم؛ فَتوفّي في يوم الاثنين السادس عشر من شهر الله المحرّم من عام ٩٠٩هـ، ودفن في دمشق[٣].

---

(١) منه نسخة مخطوطة بخطّ المؤلّف في مكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع برقم (٥٦).

(٢) أوصلها محقق كتاب ابن المِبْرَد "محض الصّواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب"، الدكتور: عبد العزيز الفريح إلى ٦٤٢ مصنَّفاً. ينظر: مقدمة المحقق: ص٥٢-٨٧

(٣) ينظر في ترجمته: الضوء اللّامع ـ للسّخاوي: ٣٠٨/١٠، ومفاكهة الخلّان ـ لا بن طولون: ١٦٨/١، ١٨١، ١٩٩، ومتعة الأذهان ـ لابن الملا الحصكفي: ٨٣٨/٢، والكواكب السائرة ـ لنجم الدين الغزي: ٣١٦/١، وشذرات الذهب ـ لابن العماد الحنبلي: ٦٢/١٠، والنعت الأكمل ـ لكمال الدين الغزّي: ص٦٨، والسحب الوابلة ـ لابن حميد: ١١٦٥/٣، وفهرس الفهارس للكتاني: ١١٤١/٢، والأعلام ـ للزركلي: ٢٢٥/٨، ومعجم المؤلفين ـ لرضا كحالة: ١٥٣/٤، ومقدمات تحقيق كتب ابن المبرد الكثيرة، ومن أوسع تلك المقدمات التي أفدت منها كثيراً: تحقيق الدكتور عبدالعزيز بن محمد الفريح لكتاب (محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب) ، و تحقيق عبدالله بن سالم البطّاطي، لكتاب (مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول).

المبحث الثاني: كتاب الثّمرة الرّائقة في علم العربيَّة، وقيمته العلميّة

توثيق اسم الكتاب:

اسم الكتاب "الثمرة الرائقة في علم العربية"، وهذه التسمية مقيّدة بخطّ المؤلّف على ديباجة الكتاب، وقد قيّده بهذا المسمّى كثيرٌ ممّن ترجم له.

نسبة الكتاب لابن المِبْرَد:

هي نسبة صحيحةٌ ثابتةٌ؛ لأمورٍ:

الأول: نصّ ابن المِبْرَدِ على نسبة هذا الكتاب إليه حين ذكره في صفحة العنوان بقوله: (كتاب الثّمرة الرائقة في علم العربيّة" جمع كاتبه يوسف بن حسن بن أحمد بن الحسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي) ؛ فهذا نصٌّ صريح من المصنّف باسم الكتاب ونسبته إليه.

الثّاني: الخطّ الذي كُتِبَت به المخطوطةُ هو خطُّ ابن عبدالهادي الذي صار معروفاً مشهوراً لدى من يعمل على كتبه يُعرَف بمجرّد النّظر إليه، فصار كالعلامة له؛ حيث عُرِفَ خطّه ـ رحمه الله ـ بأنه سيّء رديء، تتشابك كلماته، كما عُرِفَ بقلّة إعجامه، وصعوبة قراءته؛ بسبب سرعة كتابته ـ رحمه الله ـ.

الثّالث: كثيرٌ ممّن ترجم للمصنف وذكر مصنّفاته، أشار إلى هذا الكتاب ضمن مصنّفاته.

وهذا أمرٌ كافٍ شافٍ في إثبات هذا الكتاب بهذا العنوان لابن عبد الهادي رحمه الله تعالى.

وكتاب "الثمرة الزّائقة في علم العربية" من الكتب المختصرة التي حوت معظم أبواب العربيّة، وهو كتاب لطيفٌ في فنّه، أجاد فيه المصنّف ـ رحمه الله–؛ فجاء قصير العبارة واسع المعنى.

وقد سار المصنّف في ترتيب أبواب الكتاب ـ في الغالب ـ على طريقة ابن مالك في ألفيّته، ومن سار على نهجه من العلماء الذين جاؤوا بعده، كابنه بدر الدّين، والمرادي، وابن هشام، وأبي حيّان، والأشموني، والأزهري، وغيرهم.

ثمّ إنّه لا يذكر من الخلافات النّحوية إلّا ما كان ضروريّاً؛ فيسوق الخلاف الوارد فيه من غير تطويل، ويرجّح ما يراه راجحاً وقد يعلّل لذلك.

كما أنّه لا يكثر من ذكر الشواهد على المسائل التي يوردها في كتابه؛ ولعلّ السبب في ذلك هو إخراج مؤلّف مختصرٍ في العربيّة، ومصادره التي اعتمد عليها قليلة جداً، ويمكن تفسيرُ ذلك بأنّ لديه حصيلةً عاليةً في علم العربيّة تغنيه عن العودة إلى كثيرٍ من مصادر العربية، فلم ينصّ إلَّا على مصدرٍ واحدٍ هو كتاب الخصائص لابن جنّي، و مِمَّن أشار إليهم ونقل عنهم من غير ذكرٍ لكتبهم: بدر الدّين ابن النّاظم من غير ذكرٍ لكتابه الذي رجع إليه كثيراً[(١)]، و الأخفش والمبرد والفارسي وابن الخبّاز، وغيرهم.

وتحلّى مصنّفه بإيجابيّات كثيرة منها: اختصاره لأبواب النحو وموضوعاته بعبارة وافية جعلته يسير على منهجٍ تأليف المتون العلمية التي

(١) في شرحه الألفيّة؛ حيث إنّ كثيراً من تعريفات ابن النّاظم وعباراته وأمثلته وتقسيماته وردت في هذا الكتاب.

تتّصف بوضوح الألفاظ، وقصر العبارات، وشمولية أبواب الفنّ، ممّا يسهل حفظها كمرجعٍ في هذا الفنّ.

وكتابه يقارب في جودته كثيراً من المختصرات العلمية في علم النّحو التي اشتهرت عند المتأخّرين، كالآجرّومية، وملحة الإعراب للحريري، وقطر الندى لابن هشام، وغيرها، وقد اشتمل على أغلب أبواب النّحو، مع إيجازٍ مفيدٍ غير مخلٍّ.

وعلى عِظَمِ قدْر هذا المصنَّفِ وما بُذِلَ فيه من جهد ووقت، فإنّهَ لم يخلُ من بعضَ الهِنات، قد يُلتَمَسُ له العذر في ذلك؛ لكون كتابه مسوّدةً لم تُحرَّر ـ كما هي عادة المصنّف في بعض مؤلفاته ـ؛ وذلك لأنّه من العلماء المشهورين بكثرة التَّصنيف والتَّأليف، ومن هذه الهِناتُ والمآخذ:

(١) ـ بعض الأخطاء في الرسم الإملائي: وذلك نحوُ: كتابة حرف الجر "إلى" على صورة "إلا"، وكتابة المثنى المرفوع على صورة المنصوب والمجرور كقوله: (والعَلَمُ ضربين) ، وكقوله: (والموصولات ضربين) ، وكتابة تاء التأنيث المربوطة على صورة هاء ضمير المفرد، متصلةً (ه) أو منفصلةً.

(٢) ـ بعض الأخطاء في التركيب النّحوي:

وذلك نحو قوله: (والمركب تركيب مزج هو... فيبنيا) ؛ فحذف النون مع أنّ الفعل مرفوع، ونحو قوله: (ويزاد في البعد مع الإفراد قبل الكاف لامٌ غالباً، وفي الجمع قليلٌ) ، والصواب قليلاً؛ بالنّصب على الحال، وهي مآخذ طفيفة لا تنقص من جودة الكتاب أو تضعفه؛ والعذر له ملتمَسٌ؛ لأنّها نسخة لم تحرّر.

الفصل الثاني: التّحقيق

وصف النّسخة الخطيّة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب المخطوط على نسخة فريدة مكتوبة بخطّ المؤلّف ـ رحمه الله ـ، ولم أعثر له على نسخة أخرى، وهي نسخة محفوظة في مكتبة برلين ضمن مجموع برقم (٦٧٦٨) ، ولها مصورتان:

الأولى: نسخةٌ مصورةٌ عن النسخة الأصلية محفوظة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم (١/١٠٥٢) ، وجاءت في ٤ أوراقٍ، وهي نسخة مخرومة من الأول.

والثانية: مصورة عن النسخة الأصلية محفوظة في مركز جمعة الماجد في دبي، برقم (٣٧١٢٣١) ، وعدد أوراقها ٧ أوراقٍ، وهي مصورة تامّة عن النسخة الأصلية.

وكتبت هذه النّسخة بخطٍّ نسخيٍّ رديء تصعب قراءة بعض كلماته، وتقع هذه النّسخة في ٧ لوحات تبدأ باللوحة رقم (٦٢) وتنتهي باللوحة رقم (٦٨) ، وفي كلّ لوحة ورقتان، وسطور صفحاتها متفاوتة العدد؛ تتراوح بين (٢٢) سطراً، و (٢٨) سطراً في الصفحة الواحدة، كما أنّ عدد الكلمات في كلّ سطرٍ متفاوت أيضاً، و متوسط عددها يقارب (١٥) كلمةً في كلّ سطرٍ، ووُضِعَ في أول صفحةٍ من هذا المجموع فهرسٌ لما يحويه من مؤلفات، وحوى هذا المجموعُ تسع رسائل، منها سبعةٌ للمصنف، والرسالتان الباقيتان هما رسالةٌ في سؤالٍ أجابَ عنه ابن تيمية، والأخرى بعنوان "الكرم والجود وسخا النفوس" للبرجالي، وقد كُتِبَ هذا الفِهرس بخطٍّ نسخيٍّ

جميلٍ واضحٍ، يظهر أنَّ كاتبه غيرُ المصنّف.

وفي آخر المخطوط كتب المصنّف بخطّ يده تاريخ الفراغ من مؤلَّفِه هذا؛ وهو يوم الاثنين من شهر شعبان سنة خمس وستين وثمانمائة من الهجرة النبويّة الشّريفة.

عملي في الكتاب:

١– نسخ الأصل المخطوط وإقامة نصّه وفق القواعد الإملائية الحديثة؛ كي يتضح مراد المصنّف، ثمَّ معارضة ما يحتاج من نصوصه إلى إيضاح على المصادر النّحوية؛ للتحقّق من ضبط القواعد وإحكامها.

٢– ضبط الكتاب بالشّكل ضبطاً كاملاً.

٣– السّعي إلى إخراج النّص كما أراده مصنّفه ـ رحمه الله ـ؛ لذا لم أتصرّف في عبارته إلّا حيث وجدتها غامضةً أو مشكلة المعنى، وما يمكن احتماله لفظا أو معنى أبقيته على حاله وإن كان في تغيير العبارة وضوح أكبر.

٤– عمدت إلى تنسيق الكتاب بوضع عنوانِ كلِّ مسألةٍ مستقلاً في وسط السّطر؛ حتّى يتّضح المراد ويفهم المعنى، وما يحتاج إلى عنوانٍ لم يورده المصنّف وضعت له عنواناً مناسباً، وجعلته بين معقوفين؛ للدلالة على أنّه ليس من صنع المصنِّفِ، وكذا صنعت في ما يحتاج إليه السّياق من عبارات توضّحه، وهو قدر قليلٌ جداً؛ كلُّ ذلك سعياً للحفاظ على عبارة المصنّف وجهده.

٥– أشرت إلى نهاية كل صفحةٍ من صفحات المخطوط بخطٍّ مائلٍ

أمام الكلمة التي تنتهي بها الصفحة؛ ووضعت رقم الصفحة وجهاً وظهراً بين معقوفين.

إيضاح النّص بشرح الغامض، وتفصيل الخلاف، وذكر الشواهد لبعض المسائل، والترجمة للأعلام الواردة، وتخريج النصوص، وعزو الآيات، والآثار، وأقوال العلماء كلٌّ إلى مظنته.

٧– أتبعت هذا العمل بالفهارس الفنيّة التي تيسّر للمطّلع الوصولَ إلى بغيته بسهولة.

وبعدُ فهذا جهدُ مقلٍّ يرجو ثوابه من الله، ويسعى من خلاله إلى خدمة لغته والمشتغلين بها؛ فإن أصبت فذلك فضل الله وحده، وإن جانبت الصواب فحسبي أنّني أردت الخير وبذلت الجهد والوقت في سبيله، والله يكفيني شرّ نفسي وشرّ الشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نماذج من صور المخطوطة

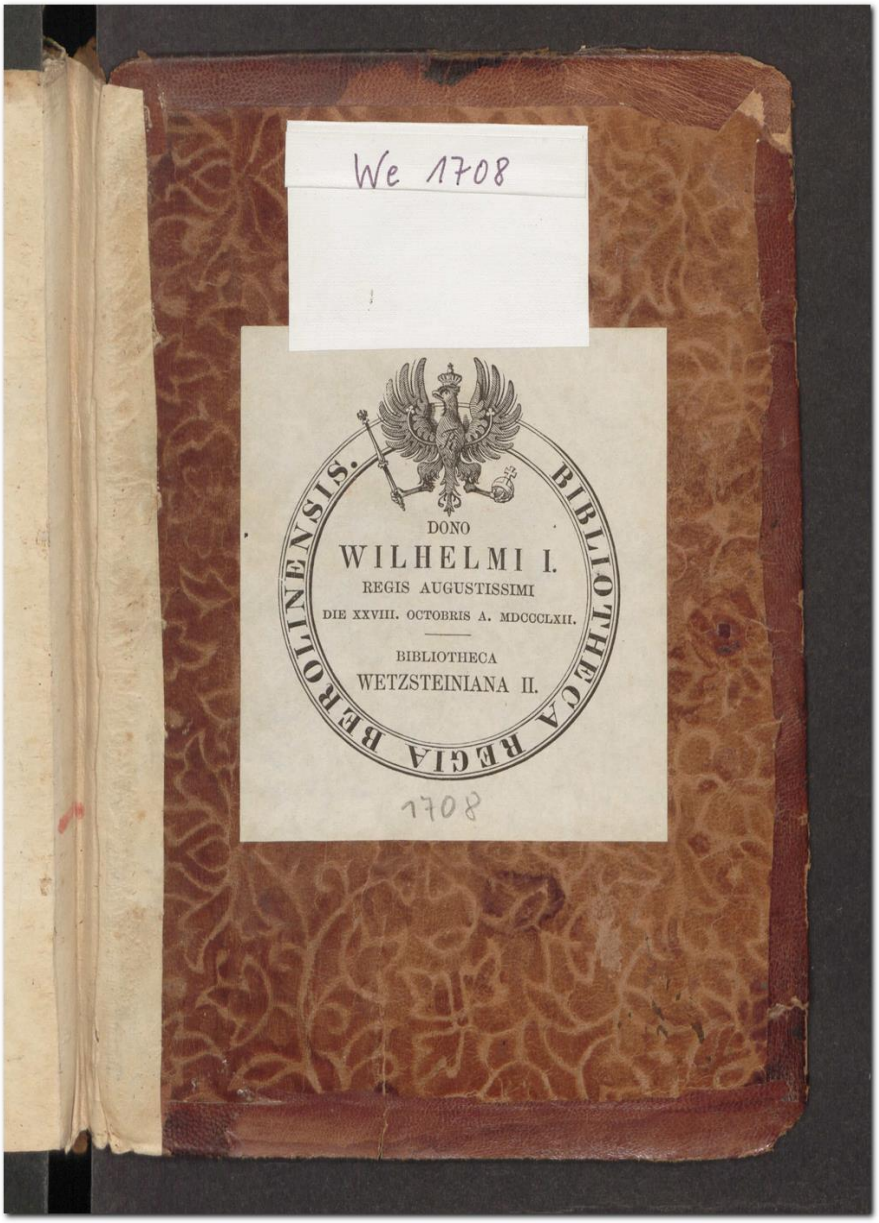

صحيفة الغلاف

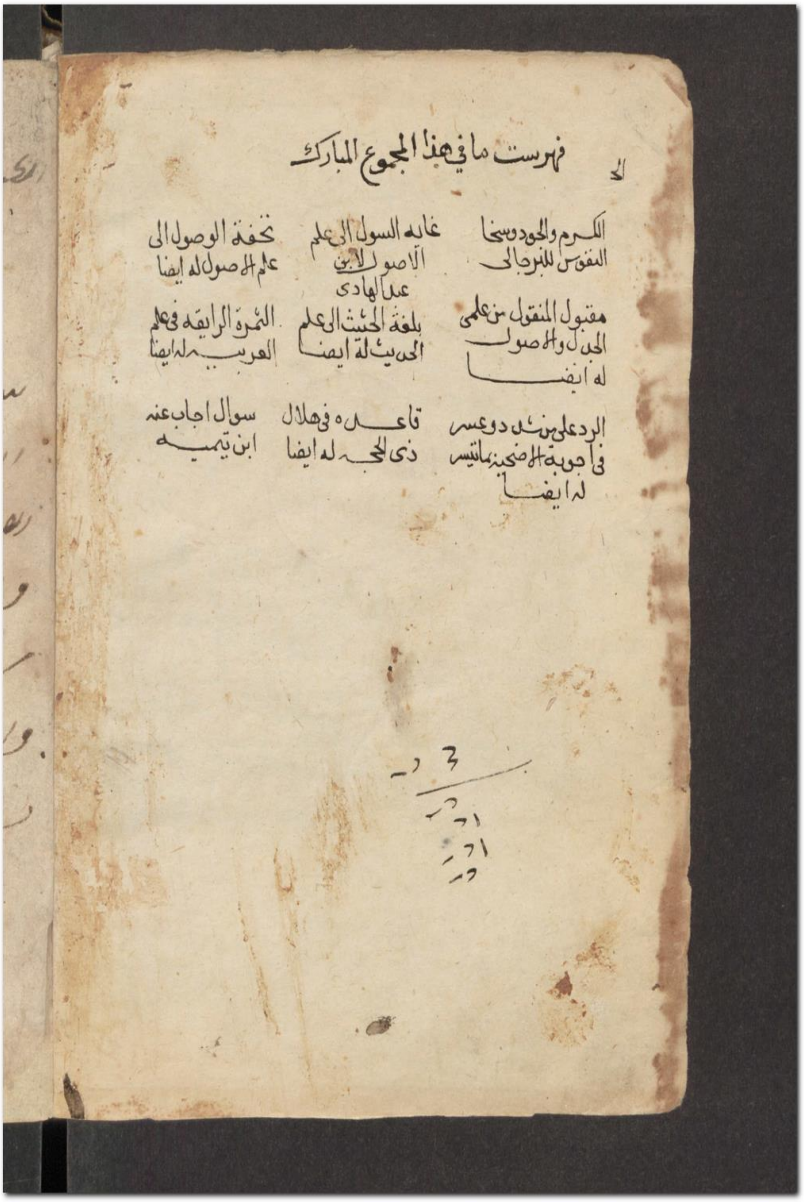
فهرست ما في هذا المجموع المبارك

الكرم والجود سخا النفوس للفرجالي

غاية السول الى علم الاصول لابن عبد الهادي

تحفة الوصول الى علم الاصول له ايضا

مقبول المنقول من علمي الجدل والاصول له ايضا

بلغة الحشث الى علم الحديث له ايضا

الثمرة اليانعة في علم العربية له ايضا

الرد على من ذم دوعسر في اجوبة الاضحية بانيس له ايضا

قاعدة في هلال ذي الحجة له ايضا

سوال اجاب عنه ابن تيميه

صحيفة الفهرس

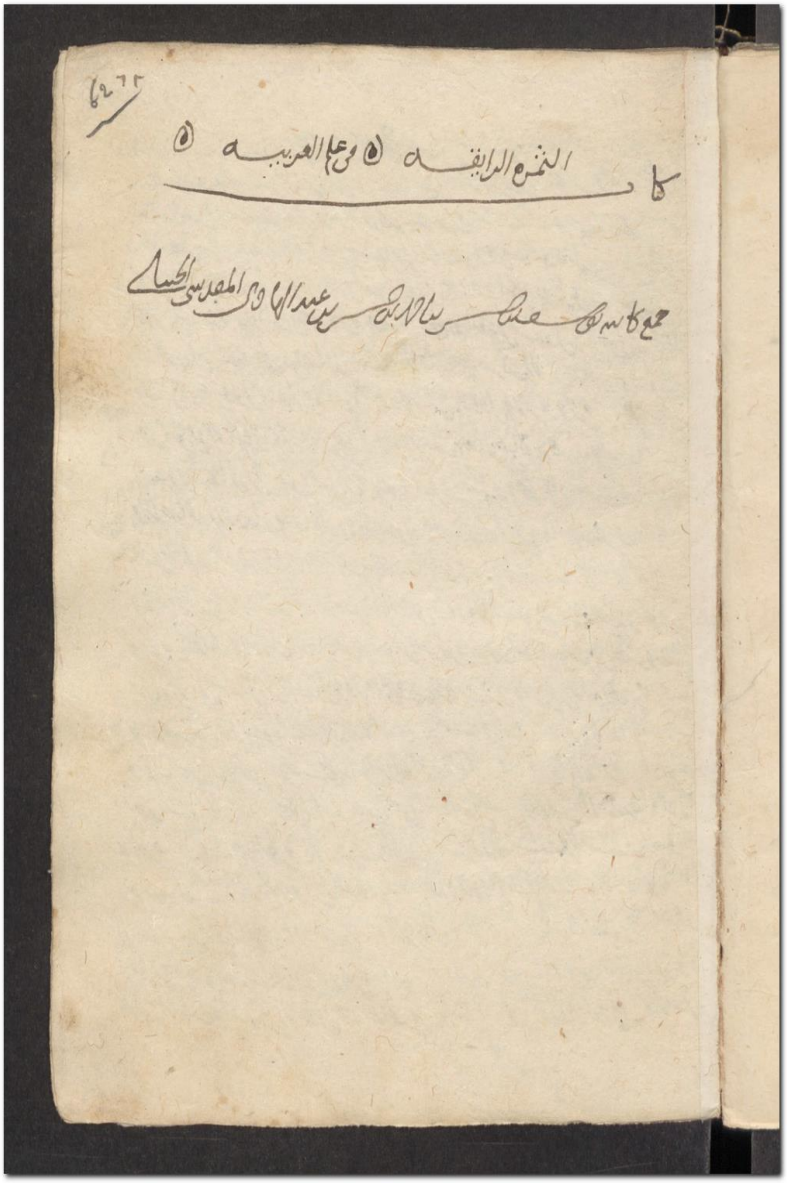

صحيفة العنوان

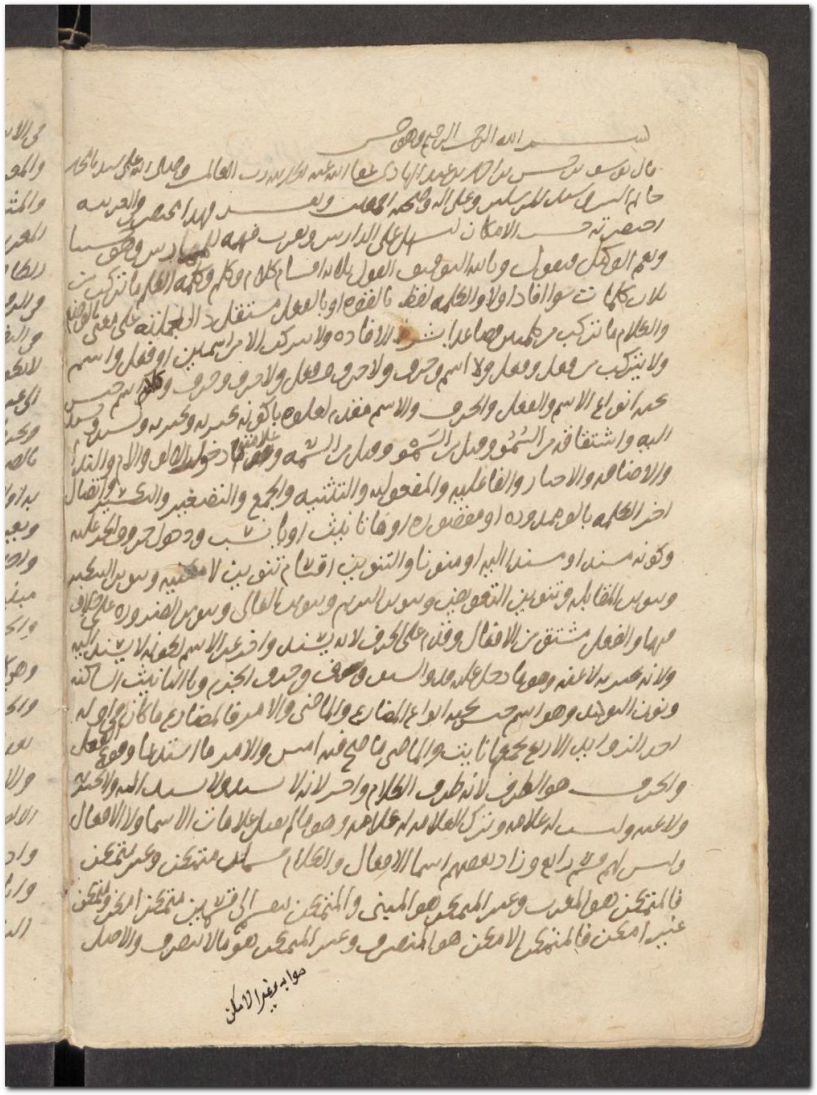

الورقة الأولى

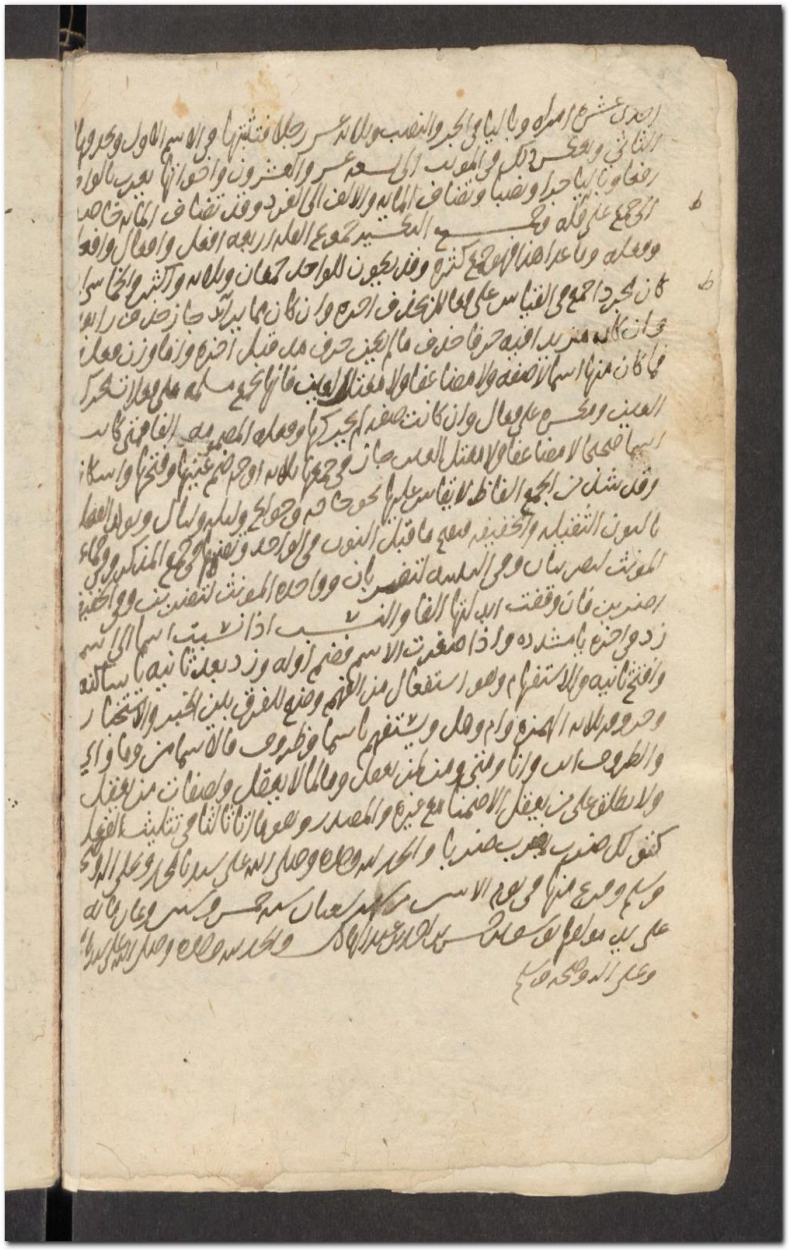

الورقة الأخيرة

النّصُّ المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ يُوسُفُ بنُ حَسَنِ بنِ أَحمَدَ بنِ عَبدِالهَادِي ـ عَفَا اللهُ عَنهُ ـ: الَحمدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَسَيِّدِ المُرسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ أَجمَعِينَ، وَبَعدُ؛

فَهَذَا مُختَصَرٌ فِي العَرَبِيَّةِ اختَصَرتُهُ حَسبَ الإِمكَانِ؛ لِيَسهُلَ عَلَى الدَّارِسِ؛ وَيَقرُبَ فَهمُهُ لِلمُمَارِسِ، وَهُوَ حَسبُنَا وَنِعمَ الوَكِيلِ، فَنَقُولُ وَبِاللهِ التَّوفِيقُ:

القَولُ

ثَلَاثَةُ أَقسَامٍ: كَلَامٌ، وَكَلِمٌ، وَكَلِمَةٌ[1].

الكَلِمُ

مَا تَرَكَّبَ مِن ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ، سَوَاءٌ أَفَادَ، أَو لَا.

وَالكَلِمَةُ

لَفظٌ ــ بِالقُوَّةِ، أَو بِالفِعلِ ــ مُستَقِلٌّ، دَالٌّ بِجُملَتِهِ عَلَى مَعنًى بِالوَضعِ[2].

---

(١) تقييده القول بما ذكر محلّ نظر؛ فقد يكون التبس عليه فهم قول ابن النّاظم ـ عند شرحه بيت الألفية (.. والقولُ عمَ..) : "يعني أنّ القول يطلق على الكَلِمِ والكَلِمَةِ والكَلَامِ، فهو أعمّ ". شرح ابن الناظم: ص٦ ـ فظنّ ذلك تعريفاً للقول، ويدل على ذلك أنَّ نحو: (إنْ قامَ زيدٌ) ليس واحداً من الثّلاثة، فليس بكلمة ولا كلامٍ ولا كَلِمٍ، وإنّما هو قولٌ.
والقول عند جمهور النّحاة: هو اللفظ الدّالّ على معنى. ينظر: التذييل: ١/ ١٥، وشرح شذور الذهب ـ لابن هشام: ص١٠

(٢) مثل هذا التعريف أورده ابن النّاظم، ثم قال: إنَّ قَيْدَ (بالقوّة) مُدخِلٌ للضَّميرِ في نحو: =

وَالكَلَامُ

مَا تَرَكَّبَ مِن كَلِمَتَينِ فَصَاعِدَاً بِشَرطِ الإِفَادَةِ، وَلَا يَتَرَكَّبُ إِلَّا مِن اسمَينِ، أَو فِعلٍ وَاسمٍ، وَلَا يَتَرَكَّبُ مِن فِعلٍ وَفِعلٍ، وَلَا اسمٍ وَحَرفٍ، وَلَا حَرفٍ وَفِعلٍ، وَلَا حَرفٍ وَحَرفٍ.

وَكَلَامٌ: اسمُ جِنسٍ تَحتَهُ أَنوَاعٌ: الاسمُ، وَالفِعلُ، وَالحَرفُ.

وَالاسمُ

مُقَدَّمٌ لِعُلُوِّهِ؛ بِكَونِهِ يُخبَرُ بِهِ وَيُخبَرُ عَنهُ، ويُسنَدُ وَ يُسنَدُ إِلَيهِ ، وَاشتِقَاقُهُ مِنَ السُّمُوّ(١)، وَقِيلَ مِنَ السِّمْوِ(٢)، وَقِيلَ مِنَ السِّمَةِ(٣).

وَعَلَامَتُهُ: دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالنِّدَاءُ، وَالإِضَافَةُ، وَالإِخبَارُ(٤)، وَالفَاعِلِيَّةُ، وَالمَفعُولِيَّةُ، وَالتَّثنِيَةُ، وَالجَمعُ، وَالتَّصغِيرُ، وَالتَّكسِيرُ، وَاتِّصَالُ آخِرِ الكَلِمَةِ بِأَلِفٍ مَمدُودَةٍ أَو مَقصُورَةٍ، أَو هَاءِ تَأنِيثٍ، أَو يَاءِ نَسَبٍ، وَدُخُولُ

= افْعَلْ وتَفْعَلُ، ولَفظُ (بِالفِعلِ) مُدخِلٌ نحو: "زيد" في: قَامَ زَيدٌ. ينظر: شرح ابن النّاظم على الألفية: ص٦.

(١) هذا مذهب البصريّين. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ـ للأنباري: ٦/١، والتّبيين عن مذاهب النّحويين ـ للعكبري: ص١٣٢.

(٢) التّشديد، دون فتحها، مع إسكان الميم، وما في الأصل ضُبِطَ بالفتح؛ فلعلّه تصحيفٌ. ينظر: اشتقاق أسماء الله ـ للزّجّاجي: ص٢٥٥، ومعجم مقاييس اللغة ـ لابن فارس: ٩٩/٣، و المصباح المنير ـ للفيومي: ص٢٩٠.

(٣) هذا مذهب الكوفيّين. ينظر: الإنصاف: ٦/١، والتّبيين: ص١٣٢.

(٤) المراد الإخبار به، لا عنه.

حُرُوفِ الجَرِّ عَلَيهِ، وَكَونُهُ مُسنَدَاً[1] أَو مُسنَدَاً إِلَيهِ، أَو مُنَوَّنَاً.

وَالتَّنوِينُ

أَقسَامٌ: تَنوِينُ الأَمكَنِيَّةِ، وَتَنوِينُ التَّنكِيرِ، وَتَنوِينُ المُقَابَلَةِ، وَتَنوِينُ التَّعوِيضِ، وَتَنوِينُ التَّرَنُّمِ، وَتَنوِينُ الغَالِي، وَتَنوِينُ الضَّرُورَةِ[2]، عَلَى خِلَافٍ فِيهِمَا.

وَالفِعلُ

مُشتَقٌّ مِن الإِفعَالِ، وَقُدِّمَ عَلَى الحَرفِ؛ لِأَنَّهُ يُسنَدُ، وَأُخِّرَ عَنِ الاسمِ؛ لِكَونِهِ لَا يُسنَدُ إِلَيهِ؛ وَلِأَنَّهُ يُخبَرُ بِهِ لَا عَنهُ، وَهُوَ: مَا دَخَلَ عَلَيهِ "قَدْ"، وَ"السِّينُ"، وَ"سَوفَ"، "وَحَرفُ الجَزْمِ"، "وَتَاءُ التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ"، وَ"نُونُ التَّوكِيدِ"، وَهُوَ اسمُ جِنسٍ تَحتَهُ أَنوَاعٌ: المُضَارِعُ، وَالمَاضِي، وَالأَمرُ؛ فَالمُضَارِعُ: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَحَدُ الزَّوَائِدِ الأَربَعِ، يَجمَعُهَا "نَأَيْتُ"، وَالمَاضِي: مَا صَحَّ فِيهِ أَمسِ[3]، وَالأَمرُ: مَا استَدعَى وُقُوعَ الفِعلِ[4].

---

(١) كونه مُسنَداً، ليس من علامات الاسم؛ لأنَ الفعلَ يكون مسنداً أيضاً، والصّواب أن يكون مُسنَداً إليه.

(٢) هو التنوين اللّاحق لما لا ينصرف، كالتنوين في قول الشاعر: ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ...، وللمنادى المضموم؛ نحو قول الآخر: سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها...، وغيرها.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب ـ للحريري: ص١٦.

(٤) فعل الأمر بهذا الاصطلاح يرد كثيراً عند الأصوليين، ينظر مثلاً: شرح الورقات ـ للمحلّي: ص٧٠.

وَالحَرفُ

هُوَ الطَّرَفُ؛ لِأَنَّهُ طَرَفُ الكَلَامِ وَآخِرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسنَدُ وَلَا يُسنَدُ إِلَيهِ؛ وَلَا يُخبَرُ بِهِ وَلَا عَنهُ، وَلَيسَ لَهُ عَلَامَةٌ، وَتَركُ العَلَامَةِ لَهُ عَلَامَةٌ، وَهُوَ: مَا لَم يَقبَلْ عَلَامَاتِ الأَسمَاءِ، وَلا الأَفعَالِ، وَلَيسَ لَهُم قِسمٌ رَابِعٌ[١].

وَزَادَ بَعضُهُم أَسمَاءَ الأَفعَالِ[٢].

وَالكَلَامُ قِسمَانِ

مُتَمَكِّنٌ، وَغَيرُ مُتَمَكِّنٍ، فَالمُتَمَكِّنُ: هُوَ المُعرَبُ، وَغَيرُ المُتَمَكِّنِ: هُوَ المَبنِيُّ، وَالمُتَمَكِّنُ يَنقَسِمُ إِلَى قِسمَينِ: مُتَمَكِّنٌ أَمكَنُ، وَمُتَمَكِّنٌ غَيرُ أَمكَنَ؛ فَالمُتَمَكِّنُ الأَمكَنُ: هُوَ المُنصَرِفُ، وَغَيرُ الأَمكَنِ[٣] هُوَ: مَا لَا يَنصَرِفُ.

[الإِعرَابُ وَالبِنَاءُ]

وَالأَصلُ [٦٢/ب] فِي الاسمِ: الإِعرَابُ، وَقَد يُبنَى لِمُشَابَهَةِ الحَرفِ فِي الوَضعِ، وَالمَعنَى، وَالافتِقَارِ، أَو لِلنِّيَابَةِ عَنِ الفِعلِ.

وَالمُعرَبُ تَارَةً يَكُونُ بِالحَرَكَاتِ، وَتَارَةً يَكُونُ بِالحُرُوفِ، فَالمُعرَبُ

---

(١) هو رأي سيبويه وجمهور النُّحاة. ينظر: الكتاب: ١٢/١، والمقتضب: ٣/١، والأصول: ٣٦/١، وغيرها، ونقل ابن فارس إجماع النّحاة على ذلك. ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ص٨٢، وتبعه الشاطبي في المقاصد الشافية: ٣٩/١.

(٢) الذي زاد هذا القسم: جعفر بن صابر، أحد علماء الأندلس، وسمّاه الخالفة، نقله عنه: أبو حيان في التّذييل والتّكميل: ٢٢/١-٢٣، والسيوطي في همع الهوامع: ٨٢/٣، وذكر ابن هشام أنّه قولٌ لا يُعتَدُّ به. ينظر: شرح اللُّمحة البدريَّة: ٢٤٧/١.

(٣) في الأصل (وغير المتمكن) ، وصوابه ما أُثبتَ، كما صُحِّحَ في حاشية المخطوط.

بِالحُرُوفِ: الأَسمَاءُ السِّتَّةُ، وَالمُثَنَّى، وَالمَجمُوعُ.

وَالمُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ قِسمَانِ: مُعرَبٌ بِالحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، وَمُعرَبٌ بِالحَرَكَاتِ الخَفِيَّةِ.

المُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ الخَفِيَّةِ: المَقصُورُ، وَالمَنقُوصُ، وَالمُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، وَالمُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ مَا عَدَاهُ.

وَأَلقَابُ الإِعرَابِ

رَفعٌ، وَنَصبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزمٌ، يَشتَرِكُ الاسمُ وَالفِعلُ فِي الرَّفعِ وَالنَّصبِ، وَينفَرِدُ الاسمُ بِالجَرِّ، وَالفِعلُ بِالجَزمِ، وَالمُعتَلُّ[1] يَسكُنُ فِي حَالَةِ الرَّفعِ وَالجَرِّ، وَيُفتَحُ فِي النَّصبِ، وَالمَقصُورُ مُعرَبٌ تَقدِيراً فِي الأَحوَالِ كُلِّهَا.

وَالأَسمَاءُ السِّتَّةُ

مُعرَبَةٌ بِالحُرُوفِ بِشَرطِ أَن لَا تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، وَمَا أُضِيفَ مِنهَا إِلَى اليَاءِ إِعرَابُهُ كَغَيرِهِ مِنَ المَقصُورِ وَنَحوِهِ، وَمَتَى أُضِيفَت إِلَى غَيرِ اليَاءِ أُعرِبَت بِالحُرُوفِ؛ فَرُفِعَت بِالوَاوِ، وَنُصِبَت بِالأَلِفِ، وَجُرَّت بِاليَاءِ.

وَالمُثَنَّى

يُرفَعُ بِالأَلِفِ، وَيُنصَبُ وَيُجَرُّ بِاليَاءِ.

وَجَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ

رَفعُهُ بِالوَاوِ، وَنَصبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، وَنُونُهُ مَفتُوحَةٌ.

---

(١) المراد بالمعتلّ هنا: الاسم المنقوص.

وَجمعُ المُؤنَّث السَّالِم

يُرفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنصَبُ وَيُجَرُّ بِالكَسرَةِ، سَوَاءٌ كَانَ لِمُؤَنَّثٍ، أَو مُذَكَّرٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ سَالِمَاً أَو ذَا تَغَيُّرٍ، وَيُلحَقُ بِهِ "أُولَاتُ"، وَمَا سُمِّيَ بِهِ، وَمِنهُم مَن جَعَلَهُ كَـ"أَرطَاةَ" عَلَمَاً[١]، فَإِذَا وَقَفَ[٢] قَلَبَ التَّاءَ هَاءً، وَمِنهُم مَن يَحذِفُ التَّنوِينَ، وَيُعرِبُهُ بِالضَّمَّةِ وَالكَسرَةِ[٣].

وَجَمعُ التَّكسِيرِ

حُكمُهُ حُكمُ الوَاحِدِ، وَسُمِّيَ جَمعَ التَّكسِيرِ؛ لِعَدَمِ سَلَامَةِ نَظمِ وَاحِدِهِ حَالَةَ الجَمعِ؛ لِأَنَّ فَتحَةَ رَائِهِ تُقلَبُ كَسرَةً؛ وَضَمَّةَ جِيمِهِ تُقلَبُ فَتحَةً[٤].

[الأَفعَالُ المَبنِيَّةُ وَالمُعرَبَةُ]

وَفِعلُ الأَمرِ وَالمَاضِي مَبنِيَّانِ، وَالمُضَارِعُ إِذَا عَرِيَ مِن نُونِ التَّوكِيدِ وَنُونِ الإِنَاثِ يُعرَبُ[٥] بِالرَّفعِ، وَالنَّصبِ، وَالجَزمِ، وَأُعرِبَ؛ لِمُشَابَهَتِهِ الاسمَ فِي أَنَّهُ يُفرَدُ، وَيُثَنَّى، وَيُجمَعُ[٦]، وَمِنهُ صَحِيحٌ وَمُعتَلٌّ.

---

(١) أي: أنّه يُعَامَلُ مُعاملةَ المِمنُوعِ من الصَّرفِ؛ فلا يُنَوَّنُ، ويُجَرُّ وينصَبُ بالفَتحَةِ. ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ١/٤٢، والتذييل والتكميل ـ لأبي حيان: ١/١٥٤. والأرطاة: واحدة الأرطى، وهي من أشجار الرّمل. ينظر: اللّسان: ٧/٢٥٤ (أرط).

(٢) في الأصل (وقفتَ) ، وتناسُبُ العبارة يقتضي ما أُثبتَ.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ١/٤٢، والتذييل والتكميل: ١/١٥٤.

(٤) أي في كلمة (رَجُلٍ ورِجَالٍ) ، وتوهَّمَ ـ رحمه الله ـ ورودَ ذكرِه سابقاً.

(٥) في الأصل (ويعرب) بزيادة واوٍ، وصوابه من دونها.

(٦) هذا التعليل غريبٌ منه، والذي عليه جمهور النّحاة في سبب إعراب المضارع هو: تعاور =

وَالأَمثِلَةُ الخَمسَةُ

وَهِيَ كُلُّ فِعلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ اثنَينِ، أَو وَاوُ جَمعٍ، أَو يَاءُ مُخَاطَبَةٍ؛ فَيُعرَبُ بِالرَّفعِ وَالنَّصبِ وَالجَزمِ، وَعَلَامَةُ رَفعِهِ نُونٌ فِي آخِرِهِ نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ، وَعَلَامَةُ النَّصبِ وَالجَزمِ حَذفُهَا، وَهِيَ مَكسُورَةٌ بَعدَ الأَلِفِ، مَفتُوحَةٌ بَعدَ الوَاوِ وَاليَاءِ.

[إِعرَابُ الأَفعَالِ المُعتَلَّةِ]

وَإِن كَانَ مُعتَلًّا فِي آخِرِهِ أَحَدُ حُرُوفِ العِلَّةِ ـ الوَاوِ وَاليَاءِ وَالأَلِفِ ـ ثَبَتَت[1] سَاكِنَةً فِي الرَّفعِ، وَتَسقُطُ فِي الجَزمِ، وَتُفتَحُ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي النَّصبِ، وَتَبقَى الأَلِفُ سَاكِنَةً.

[نَصبُ المُضَارِعِ وَجَزمُهُ]

وَيُنصَبُ المُضَارِعُ بِـ"أَنْ"، وَ"لَنْ"، وَ"كَيْ"، وَ"إِذَنْ". وَيُجزَمُ بِـ"لَمْ"، وَ"لَمَّا"، وَ"الَّلامِ" وَ"لَا" الطَّلَبِيَّتَينِ، وَأَدَوَاتِ الشَّرطِ؛ وَهِيَ: "إِنْ"، وَ"مَنْ"، وَ"مَا"، وَ"أَيّ"، وَ"مَهْمَا"، وَ"مَتَى"، وَ"أَنَّى"، وَ"أَيْنَ"، وَ"إِذْمَا"، وَ"حَيْثُمَا"، وَ"أَيَّانَ".

وَالحُرُوفُ كُلُّهَا مَبنِيَّةٌ.

وَأَلقَابُ البِنَاءِ

ضَمٌّ، وَفَتحٌ، وَكَسرٌ، وَتَسكِينٌ، وَأَصلُ البِنَاءِ: عَلَى السُّكُونِ، وَلَكِن

= المعاني المختلفة عليه، كالاسم. ينظر: التذييل: ١/١٢٤.

(١) في الأصل (ثَبتَ) بتاءٍ واحدةٍ، والصَّواب ما ذُكِرَ؛ لأنَّ الكلام عن حروف العلَّة.

يَعرِضُ لَهُ عَارِضٌ؛ فَيُخرِجُهُ عَنِ الأَصلِ، وَيُبنَى المَاضِي عَلَى الفَتحِ [٦٣/أ] ، وَالأَمرُ عَلَى السُّكُونِ.

[المَعرِفَةُ وَ النَّكِرَةُ]

وَالاسمُ عَلَى ضَربَينِ: مَعرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ، وَالنَّكِرَةُ هِيَ الأَصلُ، وَأَعَمُّ النَّكِرَاتِ "شَيءٌ".

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ مَا قَبِلَ الأَلِفَ وَاللَّامَ وَتَأَثَّرَت بِهِ.

[أَقسَامُ المَعرِفَةِ]

[الضَّمِيرُ]

وَالمَعرِفَةُ؛ المُضمَرَاتُ: وَهُوَ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى غَيبَةٍ أَو حُضُورٍ، وَالمُضمَرَاتُ كُلُّهَا مَبنِيَّةٌ؛ لِشَبَهِهَا الحَرفَ فِي المَعنَى؛ لأَنَّهَا تَضَمَّنَت مَعنَى التَّكَلُّمِ وَالخِطَابِ، وَهِيَ مَعَانِي الحُرُوفِ ـ وَمِنَ المَعرِفَةِ أَيضَاً الأَعلَامُ، وَأَسمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالمَوصُولَاتُ، وَمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالمُنَادَى المُعَيَّنُ، وَالمُضَافُ إِلَى مَعرِفَةٍ إِضَافَةً مَحضَةً ..

وَالمُضمَرُ: مُتَّصِلٌ، أَو مُنفَصِلٌ؛ فَالمُتَّصِلُ: مَرفُوعٌ وَمَنصُوبٌ وَمَجرُورٌ؛ وَالمُنفَصِلُ: مَرفُوعٌ وَمَنصُوبٌ لَا مَجرُورٌ، وَالضَّمِيرُ الحَاضِرُ تَارَةً يَدُلُّ عَلَى نَفسِ المُتَكَلِّمِ، وَتَارَةً يَدُلُّ عَلَى مُخَاطَبِهِ، وَالمُتَّصِلُ مِنهَا: مَا لَا يَصِحُّ الابتِدَاءُ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ وُقُوعُهُ بَعدَ الأَخبَارِ، وَالمُنفَصِلُ مَا عَدَاهُ، وَالمُتَّصِلُ: مِنهُ مَا هُوَ بَارِزٌ، وَمِنهُ مَا هُوَ مُستَتِرٌ؛ فَالبَارِزُ: المَلفُوظُ بِهِ، وَأُصُولُ البَارِزِ تِسعَةٌ: تَاءُ المُتَكَلِّمِ، وَكَافُ الخِطَابِ، وَهَاءُ الغَائِبِ، وَيَاءُ المُخَاطَبَةِ، وَأَلِفُ الاثنَينِ، وَ

وَاوُ الجَمَاعَةِ، وَنُونُ الإِنَاثِ، وَتَاءُ المُخَاطَبَةِ[1]، وَ نَا[2]، وَالمُستَتِرُ ثَمَانِيَةٌ: خَمسَةٌ تَستَتِرُ وُجُوبَاً؛ وَهِيَ: الضَّمِيرُ فِي فِعلِ الأَمرِ، وَاسمِ الفِعلِ لِغَيرِ المَاضِي، وَفِي المُضَارِعِ بِالهَمزَةِ، وَالمُضَارِعِ بِالتَّاءِ، وَالمُضَارِعِ بِالنُّونِ؛ وَثَلَاثَةٌ تَستَتِرُ جَوَازَاً؛ وَهِيَ: المَرفُوعُ بِفِعلِ الغَائِبِ، وَبِفِعلِ الغَائِبَةِ، وَالصِّفَاتِ المَحضَةِ.

وَالعَلَمُ

ضَربَانِ[3]: شَخصِيٌّ، وَجِنسِيٌّ؛ فَالجِنسِيُّ: كُلُّ اسمٍ جَرَى مَجرَى العَلَمِ الشَّخصِيِّ فِي الاستِعمَالِ. وَأَمَّا الشَّخصِيُّ: فَهُوَ كُلُّ مَا عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطلَقَاً، وَيَأتِي العَلَمُ اسمَاً وَكُنيَةً وَلَقَبَاً؛ فَالاسمُ أَن لَا يَكُونَ مُضَافَاً مُصَدَّرَاً بِأَبٍ أَو أُمٍّ؛ فَإِمَّا أَن يُشعِرَ بِرِفعَةِ المُسَمَّى بِهِ أَو بِوَضعِهِ، أَو لَا؛ فَإِن أَشعَرَ بِذَلِكَ فَهُوَ لَقَبٌ؛ كَبَطَّةٍ، وَإِن لَم يُشعِر فَهُوَ اسمٌ خَاصٌّ كَزَيدٍ، وَإِن كَانَ مُضَافَاً مُصَدَّرَاً بِأَبٍ أَو أُمٍّ، فَهُوَ كُنيَةٌ كَأَبِي بَكرٍ وَ أُمِّ كُلثُومٍ، وَإِذَا اجتَمَعَ اللَّقَبُ مَعَ الكُنيَةِ وَجَبَ تَأخِيرُ اللَّقَبِ، وَإِذَا اجتَمَعَ مَعَ المُفرَدِ أُضِيفَ الاسمُ إِلَى اللَّقَبِ، وَإِن لَم يَكُنِ الاسمُ وَاللَّقَبُ مُفرَدَينِ فَلَابُدَّ مِن إِتبَاعِ اللَّقَبِ لِلاسمِ، سَوَاءٌ كَانَا مُرَكَّبَينِ، أَو كَانَ أَحَدُهُمَا مُرَكَّبَاً وَالآخَرُ مُفرَدَاً.

وَالعَلَمُ مِنهُ مَنقُولٌ، وَمُرتَجَلٌ، وَجُملَةٌ، وَمُرَكَّبٌ تَركِيبَ مَزجٍ، وَمُضَافٌ؛ فَالمَنقُولُ أَقسَامٌ: مَا نُقِلَ مِن مَصدَرٍ كَسَعدٍ، أَو مِن صِفَةٍ كَحَارِثٍ، أَو مِنِ

(١) تشمل المذكر، نحو: كَتَبْتَ، والمؤنث، نحو: كَتَبْتِ.

(٢) المراد بها الضمير المتصل الدّالّ على الفاعلينَ، نحو: كَتَبْنَا.

(٣) في الأصل (ضربين) ، وصوابه ما أُثبتَ.

اسمِ عَينٍ كَأَسَدٍ، أَو مِن فِعلٍ مَاضٍ كَشَمَّرَ، أَو مِن فِعلٍ مُضَارِعٍ كَيَزِيدَ، أَو مِن جُملَةٍ كَتَأَبَّطَ شَرًّا؛ وَالمُرتَجَلُ؛ نَحوُ سُعَادَ، اسمِ امرَأَةٍ، وَ أُدَدٍ، اسمِ رَجُلٍ؛ وَالجُملَةُ كَتَأَبَّطَ شَرًّا؛ وَالمُرَكَّبُ تَركِيبَ مَزجٍ: كُلُّ اسمَينِ جُعِلَا اسمًا وَاحِدًا وَنُزِّلَ ثَانِيهِمَا مَنزِلَةَ تَاءِ التَّأنِيثِ؛ فَيُبنَى الأَوَّلُ عَلَى الفَتحِ إِلَّا أَن يَكُونَ آخِرُه يَاءً [٦٣/ب] فَيُبنَى عَلَى السُّكُونِ؛ نَحوُ بَعلَبَكَّ، وَمَعدِي كَرِبَ، وَيُعرَبُ الثَّانِي إِلَّا أَن يَكُونَ اسمَ صَوتٍ كَ"وَيهٍ" فَيُبنَى؛ لِأَنَّ الأَصوَاتَ لَا حَظَّ لَهَا فِي الإِعرَابِ، وَالأَجنَاسُ الَّتِي لَا تُؤلَفُ؛ كَالسِّبَاعِ وَالحَشَرَاتِ؛ فَلَا يُحتَاجُ فِيهَا إِلَى وَضعِ الأَعلَامِ لأَشخَاصِهَا؛ فَعُوِّضَت عَن ذَلِكَ بِأَن وُضِعَ لأَجنَاسِهَا أَعلَامٌ مُشَارٌ بِهَا إِلَيهَا، كَأُمِّ عِرِيطٍ لِلعَقرَبِ، وَثُعَالَةٍ لِلثَّعلَبِ وَنَحوِهِ، وَاستَعمَلُوا أَيضًا أَعلَامًا عَلَى مَعَانٍ غَيرِ أَعيَانٍ؛ كَبَرَّةَ لِلمَبَرَّةِ، وَفَجَارِ لِلفَجْرَةِ، وَيَسَارِ لِلمَيسَرَةِ، وَلِلخُسرَانِ خَيَّابُ بنُ هَيَّابٍ(١)، وَلِلبَاطِلِ وَادِي تُخُيِّبَ(٢).

وَأَسمَاءُ الإِشَارَةِ

وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَاضِرٍ أَو مُنَزَّلٍ مَنزِلَةَ الحَاضِرِ، وَلَيسَ مُتَكَلِّمًا وَلَا مُخَاطَبًا، وَيَختَلِفُ بِحَسَبِ القُربِ وَالبُعدِ وَالإِفرَادِ وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ وَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ؛ فَتُشِيرُ إِلَى الوَاحِدِ المُذَكَّرِ القَرِيبِ بِـ"ذَا"؛ وَالوَاحِدَةِ القَرِيبَةِ المُؤَنَّثَةِ

(١) قال في لسان العرب: ١/٣٦٨ (خَيَبَ) : "ووَقَعَ في وادي تُخُيِّبَ على تُفُعِّلَ، بضمّ التَّاء والفاءِ وكسر العينِ، غير مصروفٍ، وهو الباطلُ، وبمثله قال صاحب تاج العروس: ٢/٣٨٨ (خَيَبَ) ، وزاد: "بضمّ التاء والخاء وفتحها أي الخاء".

(٢) قال في لسان العرب: ١: /٣٦٨ (خَيَبَ) : "وسَعْيُه في خَيَّابِ بن هَيَّابٍ أَي في خَسَارٍ".

بِـ"ذِي، وَذِهْ، وَتِي، وَتَا، وَتِهْ"، يُشَارُ بِهِ فِي حَالِ الرَّفعِ وَالنَّصبِ وَالجرِّ؛ وَتَثنِيَةُ المُـذَكَّرِ "ذَانِ"، وَالمُؤَنَّـثِ "تَـانِ" رَفعَـاً، وَ"ذَيـنِ، تَـينِ" نَصـبَاً وَجَـرَّاً؛ وَلِجَمـعِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ "أَوْلَاءِ" فِي الأَحوَالِ الثَّلَاثَةِ مَمدُوداً وَمَقصُوراً، وَالمَدُّ أَولَى، وَيَكثُـرُ اسـتِعمَالُ "أُوْلَاءِ" فِـيمَن يَعقِـلُ، وَيَقِـلُّ فِـيمَن لَا يَعقِـلُ، وَيُلحَـقُ بِاسـمِ الإِشَارةِ فِي البُعدِ كَافُ الخِطَابِ ـ حَرفَاً لَا اسمَاً ـ، وَيُزَادُ فِي البُعدِ مَعَ الإِفرَادِ قَبـلَ الكَـافِ لَامٌ غَالِبَـاً، وَفِـي الجَمـعِ قَلِـيلَاً[1]، وَلَا تُـزَادُ فِـي التَّثنِيَـةِ، وَيَلحَـقُ المُجرَّدَ مِنَ اللَّامِ وَالكَافِ هَاءٌ فِي أَوَّلِهِ؛ فَتَقُولُ: "هَذَا"، وَ"هَذِهِ"، وَ"هَذَانِ"، وَ"هَاتَانِ"، وَ"هَؤُلَاءِ"، وَلَا يَجُوزُ "هَذَالِكَ" فِيمَا فِيهِ اللَّامُ وَالكَافُ، وَيُشَارُ إِلَى المَكَـانِ القَرِيبِ بِـ"هُنَا"، وَ"هَـهُنَا"، وَإِلَى البَعِيدِ بِالكَـافِ مَـعَ اللَّامِ، وَدُونَهَـا؛ نَحوُ: "هُنَاكَ"، وَ"هُنَالِكَ"، وَبِـ"ثَمَّ"، وَبِـ"هِنَّا"، وَ"هَنَّا".

وَالمَوْصُولَاتُ

ضَـربَانِ[2]: اسـمِيَّةٌ، وَحَرفِيَّـةٌ؛ فَالاسـمِيُّ: مَـا افتَقَـدَ إِلَى الوَصـلِ بِجُملَـةٍ مَعهُـودَةٍ مُشـتَمِلَةٍ عَلَى ضَـمِيرٍ لَائِقٍ بِـالمَعنَى، فَمِنـهُ "الَّـذِي" لِلمُفـرَدِ المُـذَكَّرِ، وَ"الَّتِـي" لِلمُفـرَدَةِ المُؤَنَّثَـةِ رَفعَـاً وَنَصـبَاً وَجَـرَّاً، وَ"اللَّـذَانِ" لِتَثنِيَـةِ المُـذَكَّرِ، وَ"اللَّتَانِ" لِتَثنِيَةِ المُؤَنَّثِ رَفعَاً، وَ"اللَّذَينِ، وَاللَّتَينِ" نَصبَاً وَجَرَّاً، وَبَعضُـهُم شَـدَّدَ نُونَ المُثَنَّى فِيهِمَا فِي الأَحوَالِ الثَّلَاثَةِ[3] تَعوِيضَاً عَمَّا فَقَدَاهُ، وَهُوَ اليَاءُ؛ إِذ

(١) في الأصل (قليلٌ) بالرّفع، وصوابه النَّصبُ ـ على الحاليَّة ـ كما أُثبتَ.

(٢) في الأصل (ضربين) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٣) نقلها أبو حيان عن ابن العِلج في بسيطه منسوبةً لقُريشٍ، ونسبها أبو حيان لقيسٍ وتميمٍ. ينظر: التّذييل: ٣/٢٥-٢٦.

أَصلُهُمَا "اللَّذَيَانِ وَاللَّتَيَانِ"، فَحُذِفَتِ اليَاءُ، وَ وَجَبَ تَقدِيمُ عَلَامَةِ التَّثنِيَةِ[١]، وَمِن ذَلِكَ "الَّذِينَ" جَمعُ "الَّذِي"، وَهُوَ لِمَن يَعقِلُ ـ وَ"الأُلَى" بِمَعنَاهُ ـ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الأَحوَالِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ مَبنِيٌّ، وَمِن العَرَبِ مَن يَنطِقُ بِهِ بِالوَاوِ رَفعَاً[٢]، وَمِنهُ "اللَّاتِي"، وَ"اللَّائِي" لِجَمعِ المُؤَنَّثِ عَاقِلَاً أَو غَيرَهُ.

وَمِنَ الأَسمَاءِ المَوصُولَةِ: "مَنْ"، وَ"مَا"، وَ"أَلْ"، وَ"ذُوْ" أَو "ذَا"، وَ"أَيْ"، فَهَذِهِ السِّتَّةُ تُستَعمَلُ بِمَعنَى "الَّذِي"، وَ"الَّتِي" إِفرَادَاً وَ جَمعَاً، وَ"مَنْ" لِمَن يَعقِلُ، وَ"مَا" مِثلُهَا إِلَّا أَنَّهَا لِمَا لَا يَعقِلُ.

وَأَمَّا المُنَادَى المُفرَدُ

نَحوُ: يَا زَيدُ، و يَا رَجُلُ، فَمَبنِيٌّ[٣] عَلَى الضَّمَّةِ حَالَةَ النِّدَاءِ، وَيُسَاوِي المُفرَدَ مَا كَانَ مُثَنَّى أَو جَمعَاً سَوَاءٌ كَانَ جَمعَ سَلَامَةٍ ـ فَالمُؤَنَّثُ يُبنَى عَلَى الضَّمِّ ـ أَو تَكسِيرٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ عَلَمَاً أَو غَيرَه، فَالمُثَنَّى وَجَمعُ السَّلَامَةِ[٤] يُبنَيَانِ عَلَى[٥] الأَلِفِ المُثَنَّاةِ، وَالوَاوِ، وَجَمعُ التَّكسِيرِ عَلَى الضَّمِّ [٦٤/أ].

(١) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة ـ لأبي عليٍّ الفارسيّ: ١٤١/٣، وشرح المفصّل ـ لابن يعيش: ١٤١-١٤٢.

(٢) نُسِبَت إلى طيِّئٍ. ينظر: التذييل والتكميل: ٣١/٣، ونُسِبَت إلى هُذيلٍ. ينظر: أمالي ابن الشّجري: ٥٦/٣، ونقلها ابن النّاظم عن عُقَيلٍ. ينظر: شرح ابن النّاظم ص٥٦.

(٣) في الأصل (مبنيٌّ) من دون فاء جواب الشرط، وصوابه ذكرها.

(٤) أي جمع المذكر السّالم.

(٥) في الأصل زيادة عبارة (الضَّمَّةِ وَهُوَ) في هذا الموضع، وهي زيادة قلقة لا تناسب السّياق.

[الإِضَافَةُ]

وَالمُضَافُ إِلَى مَعرِفَةٍ إِضَافَةً مَحضَةً، هِيَ[1] المَعنَوِيَّةُ، وَهِيَ: مَا أَورَثَتِ المُضَافَ تَخصِيصَاً، أَو تَعرِيفَاً؛ فَمَا أَورَثَتهُ تَخصِيصَاً هِيَ المُضَافَةُ إِلَى نَكِرَةٍ كَغُلَامِ رَجُلٍ؛ وَالمُعَرِّفَةُ هِيَ المُضَافَةُ إِلَى مَعرِفَةٍ كَغُلَامِ زَيدٍ.

وَالفَاعِلُ

وَهُوَ: مَا أُسنِدَ إِلَيهِ الفِعلُ، وَهُوَ مَرفُوعٌ بِالفِعلِ أَبَداً، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ كَقَامَ زَيدٌ، وَضَرَبَ عَمرٌو، وَمُضمَرٌ؛ كَقُمتُ وَضَرَبتُ، وَلَا يَأتِي الفِعلُ إِلَّا مُقَدَّمٌ عَلَيهِ؛ فَإِن قُدِّمَ فَهُوَ مُبتَدَأٌ[2].

[بِنَاءُ فِعلِ مَا لم يُسمَّ فَاعِلُهُ]

وَإِذَا لَم يُسَمَّ الفَاعِلُ ضُمَّ أَوَّلُ الفِعلِ وَكُسِرَ مَا قَبلَ آخِرِهِ إِن كَانَ مَاضِيَاً، وَفُتِحَ إِن كَانَ مُضَارِعَاً، وَرُفِعَ بِهِ المَفعُولُ الوَاحِدُ فَقَط، وَنُصِبَ مَا سِوَاهُ.

وَالفِعلُ أَنوَاعٌ

لَازِمٌ لَيسَ لَهُ مَفعُولٌ؛ كَقَامَ زَيدٌ، وَمُتَعَدٍّ بِحَرفِ الجَرِّ؛ كَمَرَرتُ بِزَيدٍ، وَمُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ وَبِحَرفِ الجَرِّ؛ كَشَكَرتُ زَيدَاً وَلِزَيدٍ، وَمُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ إِلَى مَفعُولٍ

---

(١) في الأصل (وهي) بالواو، وحذفها أوفق للمعنى.

(٢) هذا رأي البصريّين، ويرى الأخفش والكوفيّون جواز تقدّم الفاعل على فعله. ينظر: التذييل: ٦/١٧٦.

وَاحِدٍ؛ كَضَرَبتُ زَيدَاً، وَيَأتِي المَفعُولُ قَبلَ الفِعلِ[١]، وَ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفعُولَينِ؛ كَأَعطَيتُ زَيدَاً دِرهَمَاً، وَمُتَعَدٍّ إِلَى مَفعُولَينِ لَا يَجُوزُ حَذفُ أَحَدِهِمَا، وَهِيَ "ظَنَنتُ"، وَ"حَسِبتُ"، وَ"خِلتُ"، وَ"زَعَمتُ"، وَ"رَأَيتُ"، وَ"عَلِمتُ"، وَ"وَجَدتُ" بِمَعنَى عَلِمتُ؛ كَظَنَنتُ زَيدَاً قَائِمَاً، وَزَادَ ابنُ مَالِكٍ "عَدَى"، وَ"حَجَا"، وَ"دَرَى"، وَ"جَعَلَ" بِمَعنَى اعتَقَدَ، وَ"هَبْ"[٢] بِغَيرِ وَاوٍ، وَسُكُونُ البَاءِ، لَا مِنَ الهِبَةِ، وَ"تَعَلَّمْ"، وَ"صَيَّرَ"، فَإِذَا تَوَسَّطَت أَو تَأَخَّرَت؛ فَإِن شِئتَ نَصَبتَ، وَإِن شِئتَ رَفَعتَ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَهِيَ "أَعلَمَ"، وَ"أَرَى"، وَ"أَنبَأَ"، وَ"نَبَّأَ"، وَ"حَدَّثَ"، وَ"خَبَرَ"، وَ"خَبَّرَ".

وَالمَفعُولُ فِيهِ

وَهُوَ المُسَمَّى ظَرفَاً، وَهُوَ: كُلُّ اسمِ زَمَانٍ أَو مَكَانٍ، وَهُوَ مَنصُوبٌ أَبَداً، تَقُولُ: صَلَّيتُ يَومَ الجُمُعَةِ، وَلَا تَنصِبُ المَكَانَ عَلَى الظَّرفِ إِلَّا أَن يَكُونَ مُبهَمَاً، وَهُوَ: مَا افتَقَرَ إِلَى غَيرِهِ فِي بَيَانِ صُورَةِ مُسَمَّاهُ؛ نَحوُ: أَمَامَ، وَوَرَاءَ، وَيَمِينَ، وَشِمَالَ، وَفَوقَ، وَتَحتَ، وَجَانِبَ، وَنَاحِيَةَ، وَمَكَانَ، وَأَرضَ، وَمِيلَ، وَفَرسَخَ، وَبَرِيدَ.

---

(١) فتقول: زيداً ضَرَبتُ، مقدِّماً المفعولَ على فعلِه.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٢/٧٧-٧٨، وابن مالك هو: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبوعبد الله، العلَّامة جمال الدين، أحد أئمة العربية، من أشهر كتبه: الألفية، وتسهيل الفوائد، والكافية الشّافية، وغيرها. توفي -رحمه الله- سنة ٦٧٢هـ. ينظر: بغية الوعاة ـ للسيوطي: ١/١٣٠.

وَالمَفعُولُ لَه

وَهُوَ: كُلُّ مَصدَرٍ صَحَّ تَقدِيرُه بِاللَّامِ، وَهُوَ مَنصُوبٌ مَعرِفَةً كَانَ أَو نَكِرَةً؛ كَقَولِكَ: جِئتُ إِكرَامَاً لَكَ، وَفَرَرتُ مَخَافَةَ شَرِّهِ، وَمَتَى ذُكِرَ المَصدَرُ وَلَم يَستَوفِ هَذِهِ الشُّرُوطَ، فَلَابُدَّ مِن جَرِّهِ بِلَامِ التَّعلِيلِ، أَو مَا يَقُومُ مَقَامَهَا، كَقَولِكَ: جِئتُ لِلعُشبِ وَلِلمَاءِ.

وَالمَفعُولُ مَعَه

وَهُوَ: الاسمُ الوَاقِعُ بَعدَ وَاوٍ بِمَعنَى "مَعَ"، كَقَولِهِ: قُمتُ وَزَيدَاً، وَهُوَ مَنصُوبٌ، وَيَمتَنِعُ تَقَدُّمُ المَفعُولِ مَعَهُ عَلَى عَامِلِهِ، وَ تَقَدُّمُهُ[1] عَلَى مَصحُوبِهِ، وَأَجَازَهُ أَبُو الفَتحِ فِي الخَصَائِصِ[2].

[المُبتَدأ وَ الخَبَرُ]

وَالمُبتَدَأُ، وَهُوَ: الاسمُ المُجَرَّدُ مِنَ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ مُسنَدٌ إِلَيهِ، وَالخَبَرُ هُوَ: الحَدِيثُ عَنهُ، وَكِلَاهُمَا مَرفُوعٌ؛ نَحوُ: زَيدٌ قَائِمٌ، وَرَافِعُهُمَا: فَعِندَ البَصرِيِّينَ أَنَّ رَافِعَ المُبتَدَأِ الابتِدَاءُ[3]، وَالصَّحِيحُ فِي الخَبَرِ أَنَّهُ ارتَفَعَ

(١) ـ في الأصل (ولا تقدمه) ، والصّواب بحذف: "لا".

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٨٣/٢، وابن جِنّيّ، هو: عثمان بن جنّيّ الموصليّ، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو، له مصنّفات جليلة فريدة، منها: الخصائص، واللُّمَع، وسرّ صناعة الإعراب، والمنصف. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٩٢هـ. ينظر: إنباه الرواة ـ للقفطي: ٣٣٥/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ـ للأنباريّ: ٤٤/١، وشرح المفصل ـ لابن يعيش: ٨٤/١.

بِالمُبتَدَأِ[١]، وَزَعَمَ المُبَرِّدُ أَنَّ الابتِدَاءَ رَافِعٌ المُبتَدَأَ، وَهُمَا رَافِعَانِ الخَبَرَ[٢]، وَعِندَ الكُوفِيِّينَ أَنَّ كُلًّا مِنَ المُبتَدَأِ وَالخَبَرِ عَامِلٌ الرَّفعَ فِي الآخَرِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِرَفعِ الخَبَرِ الفَاعِلَ؛ كَزَيدٍ قَائِمٌ أَبُوهُ [٦٤/ب].

وَالمُبتَدَأُ نوعَانِ: مُبتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا اسمًا صَرِيحًا أَو مُؤَوَّلًا.

وَمُبتَدَأٌ لَيسَ لَهُ خَبَرٌ، وَلَكِن لَهُ مَرفُوعٌ يُغنِي عَنِ الخَبَرِ، وَكِلَا النَّوعَينِ مُجرَّدٌ مِنَ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ، وَقَد يُخبَرُ عَنِ المُبتَدَأِ بِجُملَةٍ، أَو ظَرفٍ؛ نَحوُ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ...﴾[٣]، وَ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...﴾[٤]، وَرُبَّمَا تَأَخَّرَتِ الجُملَةُ فَخَلَفَهَا شَبِيهُهَا وَهُوَ الجَارُّ وَالمَجرُورُ أَوِ الظَّرفُ، وَالأَصلُ تَقدِيمُ المُبتَدَأِ وَتَأخِيرُ الخَبَرِ، وَرُبَّمَا عَدَلُوا عَنِ الأَصلِ فَقَدَّمُوا الخَبَرَ، وَهُوَ أَقسَامٌ: قِسمٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقدِيمُ كَقَائِمٌ زَيدٌ، وَيَجِبُ تَقدِيمُ المُبتَدَأِ وَتَأخِيرُ الخَبَرِ إِذَا كَانَا مَعرِفَتَينِ، أَو نَكِرَتَينِ وَلَيسَ مَعَهُمَا قَرِينَةٌ بَينَ المُخبَرِ عَنهُ

(١) وهو رأي عموم الكوفيّين. ينظر: الإنصاف: ٤٤/١، ورأي الفرّاء، وأبي علي الفارسي، وابن جنّي. ينظر: التّبيين: ص٢٢٩-٢٣٠، وشرح الكافية ـ للرَّضيّ: ٨٧/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤٨/٢، ١٢٦/٤، والمبَرِّدُ، هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، إمام العربية في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، كان فصيحاً بليغاً مفوَّهاً، صاحب نوادر وطرافةٍ، من مصنّفاته الجليلة "المقتضب"، و"الكامل في اللغة والأدب"، و"الفاضل". توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٥هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٢٦٩/١.

(٣) البقرة: من الآية: ٢٥٧، والشاهد في الآية: قوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ.....﴾.

(٤) النور: من الآية: ٣٥، والشاهد في الآية: قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌ....﴾.

وَالمُخبَرِ بِهِ؛ نَحوُ: زَيدٌ صَدِيقُكَ، وَيَجُوزُ تَأخِيرُ المُبتَدَأِ المُفرَدِ إِذَا أُسنِدَ الفِعلُ إِلَى غَيرِ ضَمِيرِهِ، وَيَجِبُ تَقدِيمُ الخَبَرِ وَتَأخِيرُ المُبتَدَأِ إِذَا كَانَ الخَبَرُ ظَرفَاً، أَو جَارّاً وَمَجرُوراً، أَو كَانَ مَعَ المُبتَدَأِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى مَا يَتَّصِلُ بِالخَبَرِ؛ فَالظَّرفُ؛ نَحوُ: عِندِي دِرهَمٌ، والجَارُّ والمَجرُورُ؛ نَحوُ: لِي وَطَرٌ، أَو كَانَ مُستَفهَمَاً[عَنهُ][1] أَو كَانَ لِلخَبَرِ صَدرُ الكَلَامِ: كَأَينَ الكَرِيمُ المُنعِمُ؟ ، وَأَينَ مَن عَلِمتَهُ نَصِيرَاً[2]؟ وَإِذَا كَانَ مَعَ المُبتَدَأِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى مَا اتَّصَلَ بِالخَبَرِ، مِثلُ: عَلَى التَّمرَةِ مِثلُهَا زُبدَاً، وَيَجُوزُ حَذفُ كُلٍّ مِنَ المُبتَدَأِ وَالخَبرِ إِذَا عُلِمَ، كَمَا إِذَا قُلتَ: زَيدٌ، لِمَن قَالَ لَكَ: مَن عِندَكَ؟ ، وَدَنِفٌ، لِمَن قَالَ: كَيفَ عَمرٌو؟.

وَكَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرفَعُ الاسمَ وَتنَصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ: "صَارَ"، وَ"أَصبَحَ"، وَ"أَمسَى"، وَ"بَاتَ"، وَ"ظَلَّ"، وَ"أَضحَى"، وَ"مَازَالَ"، وَ"مَاانفَكَّ"، وَ"مافَتِئَ"، وَ"مَابَرِحَ"، وَ"مَادَامَ"، وَ"لَيسَ"، وَمَا تَصَرَّفَ مِنهَا، وَيَستَوِي فِيهَا[3] المُضَارِعُ، وَالمَاضِي، وَالأَمرُ، وَيَجُوزُ تَقدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ.

["مَا" النَّافِيَةُ]

وَتَرفَعُ "مَا" النَّافِيَةُ الاسمَ، وَتَنصِبُ الخَبَرَ، وَتَدخُلُ البَاءُ عَلَى خَبَرِهَا.

---

(١) زيادة يقتضيها السّياق.

(٢) عجز البيت (١٣٤) من ألفية ابن مالك، وصدره: كَذَا إِذَا يَستَوجِبُ التَّصدِيرَا..... ينظر: ألفية ابن مالك: ص٩.

(٣) في الأصل (فِي) ، والمناسب للسّياق ما أُثبتَ.

وَإِنَّ وأَخَوَاتُهَا

وَهِيَ "إِنَّ"، وَ"لَكِنَّ"، وَ"لَيتَ"، وَ"لَعَلَّ"، وَتَنصِبُ الاسمَ وَتَرفَعُ الخَبَرَ، وَ"إِنَّ" مَفتُوحَةٌ إِلَّا إِذَا حُكِيَت بِالقَولِ؛ نَحوُ: قال: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ... ﴾[١]، أَو حَلَّت مَحَلَّ الحَالِ كَـ"زُرتُكَ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ"، أَو "إِنَّ لِي أَمَلاً"، وَإِذَا ابتُدِئَ بِهَا كَلَامَاً مُستَقِلّاً؛ نَحوُ: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾[٢]، أَو كَانَت أَوَّلَ صِلَةٍ؛ كَـ"جَاءَنِي الَّذِي[٣] إِنَّهُ لَشُجَاعٌ"، و[٤] ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ.﴾[٥]، وَإِذَا تُلُقِّيَ بِهَا القَسَمُ؛ نَحوُ: ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ.. ﴾[٦]، وَإِذَا وَقَعَت بَعدَ فِعلٍ مُعَلَّقٍ بِلَامٍ نَحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ... ﴾[٧]، وَمَتَى سَدَّت "إِنَّ" مَسَدَّ المَصدَرِ فُتِحَت هَمزَتُهَا، وَذَلِكَ أَن تَكُونَ هِيَ وَمَعمُولُهَا فِي مَعنَاهُ، وَإِذَا كُفَّت بِـ"مَا"بَطُلَ عَمَلُهَا، وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسمِهَا إِلَّا أَن يَكُونَ ظَرفَاً، أَو جَارّاً و مَجرُوراً، وَيُؤَكَّدُ خَبَرُ "إِنَّ" بِاللَّامِ المَكسُورَةِ، وَإِذَا خُفِّفَت "إِنَّ" المَكسُورَةُ جَازَ إِعمَالُهَا وَإِهمَالُهَا، وَالإِهمَالُ أَكثَرُ، وَإِذَا خُفِّفَت فَوَلِيَهَا الفِعلُ، فَالغَالِبُ كَونُهُ مَاضِيَاً نَاسِخَاً لِلابتِدَاءِ، وَتُخَفَّفُ "أَنَّ" المَفتُوحَةُ،

---

(١) النّمل: من الآية: ٣٠.

(٢) الكوثر: الآية: ١.

(٣) في الأصل (زيدٌ) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٤) سقط حرف العطف (الواو) من الأصل.

(٥) القصص: من الآية: ٧٦.

(٦) الدّخان: ١-٣.

(٧) المنافقون: من الآية: ١.

فَيُضمَرُ اسمُهَا، وَيَقَعُ خَبَرُهَا بَعدَهَا جُملَةً.

وَ"لَا" عَلَى ثَلَاثَةِ أَقسَامٍ

نَافِيَةٌ، وَنَاهِيَةٌ، وَمُستَدعِيَةٌ لِطَلَبِ التَّركِ؛ فَالنَّافِيَةُ عَلَى ضَربَينِ:

نَافِيَةٌ لِغَيرِ الجِنسِ، فَتَعمَلُ عَمَلَ "لَيسَ" ـ فِي النَّكِرَةِ ـ تَارَةً، وَعَمَلَ "إِنَّ" تَارَةً، وَالأَصلُ فِي "لَا" النَّافِيَةِ أَن[لَا][1] تَعمَلَ، وَأَخرَجُوهَا عَنِ الأَصلِ، فَأَعمَلُوهَا فِي النَّكِرَاتِ، فَتَرفَعُ الاسمَ وَتَنصِبُ الخَبَرَ.

وَتَكُونُ نَافِيَةً لِلجِنسِ، فَتَعمَلُ عَمَلَ "إِنَّ"؛ فَإِن دَخَلَت عَلَى مُضَافٍ، أَو مُشَبَّهٍ بِهِ نَصَبَتهُ، وَمَتَى دَخَلَت "لَا" عَلَى مَعرِفَةٍ بَطَلَ عَمَلُهَا، وَكَذَا إِذَا وَقَعَ بَينَهَا وَبَينَ النَّكِرَةِ فَاصِلٌ.

وَنِعْمَ وَبِئْسَ

وَهُمَا فِعلَانِ مَاضِيَانِ غَيرُ مُتَصَرِّفَينِ، وَمَعنَاهُمَا المُبَالَغَةُ فِي المَدحِ [٦٥/أ] وَالذَّمِ، وَفَاعِلُهُمَا مُعَرَّفٌ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، أَو مُضَافٌ إِلَى المُعَرَّفِ بِهِمَا، أَو مُضمَرٌ مُفَسَّرٌ بِنَكِرَةٍ مَنصُوبَةٍ عَلَى التَّمِيزِ، وَالمَخصُوصُ بِالمَدحِ وَالذَّمِّ مَرفُوعٌ، وَحَمَلُوا عَلَيهِمَا "حَبَّذَا" فِي المَدحِ وَقَرَنُوا بِهَا "لَا" فِي الذَّمِّ.

وَعَسَى وَأَخَوَاتُهَا

وَهِيَ فِعلٌ لَا يَتَصَرَّفُ، وَتَرفَعُ الاسمَ وَتَنصِبُ الخَبَرَ، إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِعلاً مُضَارِعاً مَنصُوباً، وَ"كَادَ" تَعمَلُ عَمَلَ "عَسَى"، إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا

(١) زيادة يقتضيها المعنى والسّياق. ينظر: شرح ابن النّاظم على الألفية: ص١٣٣.

بِغَيرِ"أَنْ"، وَمِن أَخَوَاتِهَا "حَرَى"، وَ"اخلَولَقَ"، وَهُما[١] وَ"عَسَى" يَدُلُّون[٢] عَلَى رَجَاءِ الفِعلِ، وَ"كَادَ"، وَ"كَرَبَ"[٣] ، وَ"أَوشَكَ "يَدُلُّون[٤] عَلَى مُقَارَبَةِ الفِعلِ، وَ"أَنشَأَ"، وَ"طَفِقَ"، وَ"جَعَلَ"، وَ"أَخَذَ"، وَ"عَلَقَ "يَدُلُّون[٥] عَلَى الشُّرُوعِ، وَلَا يَكُونُ خَبَرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا مُضَارِعَاً مُقرُونَاً بِـ"أَنْ"، وَقَد يُستَغنَى عَن أَخبَارِ "عَسَى"، وَ"اخلَولَقَ"، وَ"أَوشَكَ" بِـ"أَنْ يَفعَلَ" الوَاقِعَةِ بَعدَ كُلٍّ مِنهَا، مُسنَدَاً إِلَيهَا الفِعلُ.

وَالتَّعَجُّبُ

وَهُوَ: استِعظَامُ فِعلِ فَاعِلٍ ظَاهِرِ المَزِيَّةِ فِيهِ، وَلَهُ لَفظَانِ: "مَا أَفعَلَهُ! "، نَحوُ: مَا أَحسَنَهُ! ، وَ"أَفْعِلْ بِهِ! "، نَحوُ: أَكْرِمْ بِهِ! ، وَتَدُلُّ عَلَيهِ صِيَغٌ مُختَلِفَةٌ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ...﴾[٦] ، وَقَولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ لِأَبِي هُرَيرَةَ[٧]: "سُبحَانَ اللهِ، إِنَّ المُؤمِنَ لَا يَنجُسُ! "[١]، وَقَولِهِم: لِلَّهِ أَنتَ! ،

(١) في الأصل (وهم) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٢) في الأصل (يدلوا) ، والصوابُ ما أُثبتَ.

(٣) في الأصل (رب) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٤) في الأصل (يدلوا) ، والصوابُ ما أُثبتَ.

(٥) في الأصل (يدلوا) ، والصوابُ ما أُثبتَ.

(٦) البقرة: من الآية: ٢٨.

(٧) الصَّحابي الجليل المحدّث الفقيه الحافظ، عبد الرّحمن بن صخر الدَّوسيّ ـ رضى الله عنه ـ أكثر الصحابة روايةً لحديث النّبي ـ صلّى الله عليه وسلم ـ أسلم عام خيبر، وشهد المشاهد بعدها مع الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ توفي ـ رضي الله عنه ـ سنة ٥٩هـ، ودفن في البقيع. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ـ لابن حجر: ٢٩/١٣.

وَقَولِهِم: وَاهَاً لَهُ! ، لَكِنَّ الأَصلَ الأَوَّلَانِ [٢]، وَهُمَا فِعلَان لَا يَتَصَرَّفَانِ، وَلَا يُبنَيَانِ[٣] إِلَّا عَلَى الصِّيغَتَينِ المَذكُورَتَينِ، وَ"مَا" التَّعَجُّبِيَّةُ فِي قَولِكَ: مَا أَحسَنَهُ!، وَ مَا أَظرَفَهُ! نَكِرَةٌ غَيرُ مَوصُوفَةٍ[٤]، فِي مَوضِعِ رَفعٍ بِالابتِدَاءِ[٥]، وَسَاغَ[٦] الابتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي تَقدِيرِ التَّخصِيصِ، وَقِيلَ: إِنَّ "مَا" مَوصُولَةٌ، مُبتَدَأَةٌ، وَ"أَحسَنَ" صِلَتُهَا، وَالخَبَرُ مَحذُوفٌ وُجُوبَاً[٧]، وَقِيلَ: إِنَّ "أَفعَلَ" فِي التَّعَجُّبِ اسمٌ يَجُوزُ تَصغِيرُهُ[٨]، وَ"أَفْعِلْ" فِي نَحوِ: أَكْرِمْ، وَأَحْسِنْ فِعلٌ، لَفظُهُ لَفظُ الأَمرِ، وَمَعنَاهُ التَّعَجُّبُ[٩]، وَمَتَى كَانَ مَا بَعدَ "أَفعَلَ" مُثَنًى، نَصَبتَهُ

(ح) حديث صحيحٌ متّفق عليه. ينظر: صحيح البخَّاري: ص٤٦، وصحيح مسلم: ص١٩٨.

(٢) في الأصل (الأوّلتين) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٣) في الأصل (ينيا إلى) ، والصواب ما أُثبتَ

(٤) في الأصل (موصول) ، والمناسبُ للسياق ما أُثبتَ.

(٥) هذا رأي سيبويه. ينظر: الكتاب: ٣٧/١، وتبعه جمهور البصريين. ينظر: المقتضب: ١٧٧/٤، والأصول: ٩٩/١، و شرح المفصل ـ لابن يعيش: ١٤٨/٧، والكافية ـ لابن الحاجب: ص٤٩.

(٦) في الأصل (شاع) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٧) هذا رأي الأخفش. ينظر: الأصول: ١٠٠/١، والمفصل ـ للزمخشري: ص: ٢٧٧، وتسهيل الفوائد ـ لابن مالك: ص١٣٠ .

(٨) هذا قول الكوفيّين، ووافقهم الأخفش. ينظر: الإنصاف: ١٢٦/١، وشرح الكافية ـ للرضي: ٣٠٨/٢

(٩) هذا مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنَّ معناه أمرٌ كلفظه. ينظر: التعليقة على المقرب ـ لابن النّحّاس: ص١٢٥، والأشباه والنظائر ـ للسيوطي: ٣٥٤/٣.

مَفعُولاً مَعَ أَنَّهُ فِي الحَقِيقَةِ فَاعِلُ الفِعلِ المُتَعَجَّبِ مِنهُ، وَلَكِن دَخَلَت عَلَيهِ هَمزَةُ النَّقلِ، فَصَارَ الفَاعِلُ مَفعُولاً بَعدَ إِسنَادِ الفِعلِ إِلَى غَيرِهِ، وَلَا يُبنَي إِلَّا مِن فِعلٍ ثُلَاثِيٍّ غَيرِ مَبنِيٍّ لِلمَفعُولِ، وَلَا دَالٍّ عَلَى الأَلوَانِ وَالعُيُوبِ، وَمَتَى أَرَدتَ التَّعَجُّبَ مِن فِعلٍ فَقَدَ بَعضَ الشُّرُوطِ المُصَحِّحَةِ لِلتَّعَجُّبِ مِن لَفظِهِ فَجِيء بـ"اشْدُدْ"، أَو "أَشَدَّ"، أَو مَا جَرَى مَجرَاهُمَا، وَأَولِهِ مَصدَرَ الفِعلِ الَّذِي تُرِيدُ التَّعَجُّبَ مِنهُ مَنصُوبَاً بَعدَ "أَفعَلَ"، مَجرُوراً بِالبَاءِ بَعدَ "أَفعِلْ"، وَهَذَا العَمَلُ يَصِحُّ فِي كُلِّ فِعلٍ لَم يَستَوفِ الشُّرُوطَ إِلَّا مَا عُدِمَ التَّصَرُّفَ كَـ"نِعْمَ"، وَ"بِئْسَ"، وَ"عَسَى"؛ لِأَنَّهُ لَا مَصدَرَ لَهُ صَرِيحَاً، وَلَا مُؤَوَّلاً.

[الحَالُ]

وَالحَالُ مَنصُوبٌ أَبَدَاً، وَهُوَ: الوَصفُ المَذكُورُ فَضلَةً؛ لِبَيَانِ هَيئَةِ مَا هُوَ لَهُ، كَجَاءَ زَيدٌ رَاكِبَاً، وَرَأَيتُ الفَرَسَ مُسرَجَاً، وَالغَالِبُ فِي الحَالِ أَن تَكُونَ مُنتَقِلَةً، أَي: وَصفَاً غَيرَ ثَابِتٍ، أَي: غَيرَ مُلَازِمٍ لِصَاحِبِهِ، وَلَا يَكُونُ العَامِلُ فِيهِ إِلَّا فِعلَاً مُتَصَرِّفَاً، وَشِبهَهُ، وَمَعنَاهُ، وَغَالِبَاً لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً وَصَاحِبُهَا مَعرِفَةً، وَيَجُوزُ تَقدِيمُ الحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا[1]، وَيَجُوزُ تَقدِيمُهَا عَلَى العَامِلِ؛ فَيَتَوَسَّطُ بَينَه وَبَينَ صَاحِبِهَا، وَإِذَا تَضَمَّنَ العَامِلُ مَعنَى الفِعلِ دُونَ حُرُوفِهِ؛ فَإِنَّه لَا يَجُوزُ تَقدِيمُ الحَالِ عَلَيهِ، وَذَلِكَ، نَحوُ: "لَيتَ"، وَ"تِلكَ"، وَ"كَأَنَّ" وَالظَّرفِ، وَحَرفِ الجَرِّ المُتَضَمِّنِ استِقرَارَاً، لَا تَقُولُ: مُقِيمَاً لَيتَهُ عِندَنَا، وَلَا: مُنطَلِقَةً[٦٥/ب]تِلكَ هِندُ، وَلَا: طَالِعَاً كَأَنَّكَ البَدرُ، وَلَا: قَاعِدَاً زَيدٌ عِندَكَ،

(١) في الأصل (عاملها) ، والصواب ما أُثبتَ.

وَلَا: جَالِسَاً خَالِدٌ فِي الدَارِ؛ فَإِنَّ مَعَانِيَهَا: "أَتَمَنَّى"، وَ"أُشِيرُ"، وَ"أُشَبِّهُ"، وَ"استَقَرَّ"، وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ مَعنَى الفَعلِ دُونَ حَرفِهِ(١)، وَأَجَازَ الأَخفَشُ تَوَسُّطَ الحَالِ صَرِيحَةً كَانَت؛ نَحوُ: سَعِيدٌ مُستَقِرَّاً فِي هَجَرَ، أَو مُؤَوَّلَةً؛ كَالظَّرفِ، وَحَرفِ الجَرِّ؛ نَحوُ: زَيدٌ مَعَ النَّاسِ عِندِي(٢)، وَقَد يَعرِضُ مَا يُوجِبُ تَقَدُّمَ الحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا، فَيَتَقَدَّمُ، وَمُوجِبُهُ أسبَابٌ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَ صَاحِبُهَا مَقرُونَاً بِـ"إِلَّا"، أَو مَا فِي مَعنَاهَا؛ نَحوُ: مَا قَامَ مُسرِعَاً إِلَّا زَيدٌ.

وَالثَّانِي: إِضَافَةُ صَاحِبِهَا إِلَى ضَمِيرِ مُلَابِسِهَا؛ نَحوُ: جَاءَ زَائِرَ هِندٍ أَخُوهَا.

وَيَمنَعُ مِن تَقَدُّمِهِ مَانِعٌ؛ فَيُوجِبُ تَقَدُّمَ صَاحِبِ الحَالِ، وَلَهُ أَسبَابٌ:

أَحَدُهَا: اقتِرَانُ الحَالَ بِـ"إِلَّا" لَفظَاً، أَو مَعنًى؛ نَحوُ: مَا قَامَ زَيدٌ إِلَّا مُسرِعَاً.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ صَاحِبُهَا مَجرُورَاً بِالإِضَافَةِ؛ نَحوُ: عَرَفتُ قِيَامَ زَيدٍ مُسرِعَاً.

---

(١) ينظر: الأصول: ٢١٨/١، وشرح المفصل ـ لابن يعيش: ٥٧/٢، وشرح الكافية ـ للرضي: ٢٠٦/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل ـ لابن عصفور: ٣١٧/١، وشرح ابن الناظم: ص٢٤٠، والتذييل والتكميل: ١١٧/٩، والأخفش هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المجاشعي ولاءً، البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، نحويّ، عالم باللغة والأدب، أخذ العربيّة عن سيبويه، ويخالف البصريّين في مسائل كثيرة، له مصنّفات قيّمة، منها "معاني القرآن"، و"الاشتقاق"، و"شرح أبيات المعاني"، وغيرها. توفي –رحمه الله– سنة٢١٥هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٥٩٠/١.

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ صَاحِبُ الحَالِ مَجرُوراً؛ نَحوُ: مَرَرتُ بِهِندٍ جَالِسَةً، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ خِلَافٌ: فَأَكثَرُ النُّحَاةِ مَنَعُوا تَقَدُّمَ الحَالِ؛ فَلَا يَقُولُونَ: مَرَرتُ جَالِسَةً بِهِندٍ[(١)].

وَاختَارَ ابنُ مَالِكٍ جَوَازَهُ[(٢)] وَتَبِعَ فِيهِ أَبَا[(٣)] عَلِيٍّ[(٤)] وَابنَ كَيسَانَ[(٥)].

وَالعَامِلُ فِي الحَالِ هُوَ العَامِلُ فِي صَاحِبِهَا حَقِيقَةً أَو حُكمَاً.

وَقَد تَجِيءُ الحَالُ مُتَعَدِّدَةً؛ لِشَبَهِهَا بِالخَبَرِ وَالنَّعتِ، فَيَجُوزُ أَن تَتَعَدَّدَ وَصَاحِبُهَا مُفرَدٌ؛ كَجَاءَ زَيدٌ رَاكِبَاً ضَاحِكَاً، وَيَجُوزُ أَن تَتَعَدَّدَ وَصَاحِبُهَا

---

(١) في الأصل (هندٌ) بإسقاط حرف الجرّ، وصوابه ما أثبتَ. وينظر رأي الجمهور في: الكتاب: ١٢٤/٢، والأصول: ٢١٤/١-٢١٥، وشرح المفصل ـ لابن يعيش: ٥٩/٢، وشرح الكافية ـ للرضي: ٣٠/٢، وشرح ابن الناظم: ص٢٣٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٣٣٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ـ له أيضاً: ١/ ٤٢٦.

(٣) في الأصل (لأبي) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٣٣٧/٢، وشرح الكافية ـ للرضي: ٣٠/٢، وأبو علي هو: الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار الفارسيّ، أحد أئمة العربية وشيوخها الأفذاذ، له مؤلفات جليلة، منها: "التذكرة"، و"الحجة" في القراءات، و"التعليقة على الكتاب"، وغيرها. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧٧هـ. ينظر: إنباه الرواة: ٣٠٨/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٣٣٧/٢، وشرح الكافية ـ للرضي: ٣٠/٢، وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد ابن أحمد بن كيسان النحوي، أحد المشهورين بالعلم، المعروفين بالفهم، قيل عنه: أنحى من المبرّد وثعلب، له مصنفات كثيرة؛ منها "المهذب" في النحو، و"شرح الطوال"؛ إلى غير ذلك. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٥هـ. ينظر: بغية الوعاة: ١٨/١.

مُتَعَدِّدٌ؛ نَحوُ: جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو مُسرِعَينِ.

وَالحَالُ أَربَعَةُ أَقسَامٍ: مُبَيِّنَةٌ لِهَيئَةِ صَاحِبِهَا، وَتَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيهَا، وَمُؤَكِّدَةٌ لِعَامِلِهَا، وَالغَالِبُ فِيهَا أَن تَكُونَ وَصفَاً مُوَافِقَاً لِعَامِلِهَا مَعنًى لَا لَفظَاً؛ نَحوُ: جَاءَ زَيدٌ آتِيَاً، وَمُؤَكِّدَةٌ لِصَاحِبِهَا، وهي الَّتِي يُستَفَادُ مَعنَاهَا مِن صَرِيحِ لَفظِ صَاحِبِهَا؛ نَحوُ: جَاءَ النَّاسُ كَافَّةً، وَمُؤَكِّدَةٌ لِمَضمُونِ جُملَةٍ، وَهِيَ الآتِيَةُ بَعدَ جُملَةٍ مَعقُودَةٍ مِن اسمَينِ مَعرِفَتَينِ جَامِدَينِ، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى وَصفٍ ثَابِتٍ مُستَفَادٍ مِن تِلكَ الجُملَةِ؛ لِتَوكِيدِ بَيَانِ يَقِينٍ؛ نَحو: هُوَ زَيدٌ مَعلُومَاً. وَيُحذَفُ عَامِلُ الحَالِ جَوَازَاً، وَوُجُوبَاً[1]؛ فَجَوَازَاً لِحُضُورِ مَعنَاه[2]؛ أَو تَقَدُّمِ ذِكرِهِ[3].

وَالتَّمييزُ

تُنصَبُ النَّكِرَةُ عَلَى التَّمييزِ فِي مِثلِ قَولِكَ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلَاً، وَالأَصلُ نَصبُ المُمَيِّزِ، وَيَجُوزُ جَرُّ مُمَيِّزِ "كَمْ" الاستِفهَامِيَّةِ بِشَرطِ أَن يَدخُلَ عَلَيهَا حَرفُ جَرٍّ، وَأَن يَكُونَ تَمييزاً إِلَى[4] جَانِبِهَا، أَي: لَا فَصلَ بَينَهُ وَبينَهَا؛ نَحوُ: بِكَمْ دِرهَمٍ اشتَرَيتَ؟ ، وَجَمِيعُ مَا نُصِبَ بِالتَّمييزِ يَجُوزُ جَرُّهُ بِـ "مِن" مُظهَرَةً،

---

(١) له مواضع، منها: أن تبيّن الحال ازدياد ثمنٍ، أو غيره شيئاً فشيئاً، أو نقصه كذلك، نحو: أخذته بدرهمٍ فصاعداً، والتقدير: فزاد الثمنُ صاعداً، وغير ذلك. ينظر: المقاصد الشافية ـ للشاطبي: ٣/٥٢٢.

(٢) من أمثلته: قولك للقادم: مبروراً مأجوراً، فتضمر "رجعتَ". ينظر: شرح ابن الناظم: ص٢٤٩.

(٣) من أمثلته: قولك: راكباً، لمن قال: كيف جئتَ؟ ، فتضمر "جئتُ". ينظر: المرجع السابق: ص٢٤٩.

(٤) كتبت في الأصل خطأً (إلا).

إِلَّا تَمييزَ الفَاعِلِ فِي المَعنَى[١]، وَالعَدَدِ[٢].

وَلَا يَجُوزُ تَقدِيمُ المُمَيِّزِ عَلَى عَامِلِهِ إِلَّا أَن يَكُونَ العَامِلُ فِعلاً مُتَصَرِّفاً؛ فَيَجُوزُ تَقدِيمُهُ عَلَيهِ بِقِلَّةٍ[٣].

وَالاستِثنَاءُ

وَالمُستَثنَى مَنصُوبٌ إِذَا استَثنَيتَ مِن كَلامٍ تَامٍّ مُثبَتٍ.

وَالاستِثنَاءُ نَوعَان: مُتَّصِلٌ وَمُنقَطِعٌ؛ فَالمُتَّصِلُ: إِخرَاجُ مَذكُورٍ بِـ"إِلَّا"، أَو مَا فِي مَعنَاهَا مِن حُكمٍ شَامِلٍ لَهُ، مَلفُوظٍ بِهِ، أَو مُقَدَّرٍ، وَهُوَ استَثنَاءُ فَردٍ وَجُملَةٍ؛ نَحوُ: مَا جَاءَ القَومُ إِلَّا زَيداً، وَيُستَثنَى بِـ"إِلَّا"، وَمَا فِي مَعنَاهَا كَـ"غَيرٍ"، وَ"سِوَى"، وَ"حَاشَا"، وَ"خَلَا"، وَ"عَدَا"، وَ"لَيسَ"، وَفِي"ما" النَّافِيَةِ قَولَان[٤]، الصَّحِيحُ: لَا، وَإِذَا كَانَ تَامَّاً غَيرَ مُثبَتٍ جَازَ البَدَلُ وَالنَّصبُ، وَإِن

---

(١) وذلك، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وهو حسَنٌ وجهاً. ينظر: شرح ابن الناظم ص٢٥٣.

(٢) ومثاله: أحدَ عشرَ رَجُلاً، فلا يجوز جرّه بـ "من". ينظر: المرجع السّابق ص٢٥٣.

(٣) وذلك نحو: طاب زيدٌ نفساً، يجوز فيه تقديم المميِّز، فتقول: نفساً طاب زيدٌ. نظر المقاصد الشافية: ٥٥١/٣.

(٤) القول الأول: أنَّ "ما" أداة استثناء، وأورد أصحابه لهذا شاهداً واحداً، وهو قول العرب: (كلُّ شيءٍ مَهَهٌ مَا النِّساءَ وذِكرهَنَّ) ، أي: إِلَّا النّساءَ وذكرَهُنَّ، ومعنى (مَهَهٍ) : يسيرٌ حقيرٌ، ونُسِب هذا الرّأيُّ إلى الفرّاءِ، وعليٍّ الأحمر، والسُّهيليّ. ينظر: ارتشاف الضرب ـ لأبي حيّان: ١٥٣٧/٣، وهمع الهوامع: ٢٨٩/٣. والقول الثّاني: أَنَّه لا يصحُّ استعمالها أداة استثناءٍ كـ"إِلَّا"، في المثال المذكور، وأوّلوها بـ"ما" المصدرية، والفعل بعدها محذوفٌ، وهو قول ابن مالك في: شرح التسهيل: ٣١٠/٢، والرضي في: شرح الكافية: ٨٩/٢، وأبي حيّان في: الارتشاف: ١٥٣٧ـ ١٥٣٨.

لَم يَكُن تَامَّاً عَمِلَ فِيهِ مَا قَبلَهُ.

وَالاستِثنَاءُ المُنقَطِعُ: [٦٦/أ]هُوَ الإِخرَاجُ بِـ"إِلَّا"، أَو"غَيرٍ"، أَو"بَيدَ"، وَأَكثَرُ مَا يَجِيءُ مُستَثنَاهُ مُفرَدَاً، وَقَد يَأتِي جُملَةً.

[مَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ]

وَيَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ أَشيَاءُ:

أَحَدُهَا: اسمُ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِلحَالِ، أَو الاستِقبَالِ، و[1] اعتَمَدَ عَلَى شَيءٍ قَبلَهُ، وَمَتَى كَانَ لِصِيغَةِ التَّثنِيَةِ أَو الجَمعِ عَمِلَ عَمَلَ المُفرَدِ بِالشُّرُوطِ، وَإِن كَانَ بِمَعنَى المَاضِي لَم يَعمَل.

الثاني: اسمُ المَفعُولِ، وَمَتَى كَانَ مُتَعَدِّياً إِلَى اثنَينِ، أَو ثَلَاثَةٍ رَفَعَ وَاحِدَاً مِنهُمَا، وَنَصَبَ مَا سِوَاهُ.

الثَّالِثُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسمِ الفَاعِلِ؛ كَـ"مَرَرتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَخُوهُ"، وَإِن شِئتَ أَضَفتَ، فَقُلتَ: كَرِيمِ الأَخِ.

الرَّابِعُ: المَصدَرُ؛ كَقَولِكَ: عَجِبتُ مِن ضَرْبِ زَيدٍ عَمرَاً.

وَالخَامِسُ: اسمُ الفِعلِ؛ نَحوُ: "صَهٍ"، وَ"مَهٍ"، بِمَعنَى: اسكُت، وَاكفُفْ، وَنَزَالِ، وَدَرَاكِ، وَرُوَيدَاً.

وَمَا يَعمَلُ مِن الفِعلِ مُضمَرَاً كَمَا يَعمَلُ مُظهَرَاً، وَتَارَةً يَكُونُ وَاجِبَ الإِضمَارِ، وَتَارَةً يَجُوزُ إِضمَارُهُ وَإِظهَارُهُ؛ فَمِن إِعمَالِهِ مُضمَرَاً:

(١) في الأصل (أو) ، وصوابه بالواو.

[التَّحذِيرُ]

مَا يُقصَدُ بِهِ التَّحذِيرُ، كَقَولِكَ: الأَسَدَ الأَسَدَ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، وَمَا[1] يَجُوزُ[فِيهِ] [2] إِظهَارُ الفِعلِ وَإِضمَارُهُ؛ إِذَا كَانَ مُفرَدَاً مَعَ غَيرِ"إِيَّا"؛ نَحوُ: نَفسَكَ الشَّرَّ، أَي: جَنِّبْ نَفسَكَ، وَمَالَا يَجُوزُ[فِيهِ] [3] إِظهَارُ العَامِلِ؛ وَهُوَ المُفرَدُ المَعطُوفُ عَلَيهِ؛ نَحوُ: نَفسَكَ وَالأَسَدَ، أَي: وَقِّ نَفسَكَ وَاحذَرِ الأَسَدَ وَذَلِكَ؛ لِكَونِ العَطفِ كَالبَدَلِ مِنَ اللَّفظِ بِهِ؛ وَنَحوُ: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا.﴾[4]، فَيَجِبُ إِضمَارُ العَامِلِ.

وَالإِغرَاءُ

وَهُوَ أَمرُ المُخَاطَبِ بِلُزُومِ أَمرٍ يُحمَدُ بِهِ؛ نَحوُ: عَلَيكَ زَيداً، أَي: الزَمهُ، وَحُكمُهُ حُكمُ التَّحذِيرِ فِي جَوَازِ إِظهَارِ العَامِلِ وَإِضمَارِهِ، إِلَّا أَنَّ "إِيَّاكَ"، وَفُرُوعَهَا لَا مَدخَلَ لَهَا فِي الإِغرَاءِ.

وَحُرُوفُ الجَرِّ

وَهِيَ: "مِن"، وَ"إِلَى، "وَ "فِي"، وَ"عَلَى"، وَ"عَن"، وَ"رُبَّ"، وَ"البَاءُ"، وَ"الكَافُ"، وَ"اللَّامُ"، وَ"حُرُوفُ القَسَمِ"، وَ"حَتَّى، وَ"مُنذُ، وَ"مُذ"، وَ"حَاشَى"، وَ"خَلَا"، وَحُرُوفُ القَسَم ـ"البَاءُ"، وَ"الوَاوُ"، وَ"التَّاءُ فِي اسمِ اللهِ

(١) في الأصل (فما) ، والمناسب ما أُثبتَ.

(٢) زيادة يقتضيها السّياق.

(٣) زيادة يقتضيها السّياق.

(٤) الشمس: من الآية: ١٣.

خَاصَّةً"ـ؛ فَإِن حَـذَفتَهَا نَصَبتَ الاسـمَ فِي الأَصَحِّ[1]، وَتَأتِي البَـاءُ لِلظَّرفِيَّـةِ، وَالسَّبَبِيَّةِ، وَالاستِعَانَةِ، وَالتَّعدِيَةِ، وَالإِلصَـاقِ، وَالمُصَـاحَبَةِ، وَالتَّبعِيضِ، وَ"مِن" تَأتِي لِلتَّبعِيضِ، وَلِبَيَانِ الجِنسِ، وَلِابتِدَاءِ الغَايَةِ وَزَائِدَةً ـ فِي النَّفيِ وَالنَّهيِ ـ، وَلِلاسـتِفهَامِ، وَلِلتَّعلِيـلِ، وَلِلغَايَـةِ، وَبِمَعنَـى "عَلَـى"، وَبِمَعنَـى "فِـي"، وَبِمَعنَـى "إِلَـى"، وَ"إِلَـى" لِانتِهَـاءِ الغَايَـةِ، وَ"عَـن" تَكُـونُ بِمَعنَـى بَعـد، وَتَكُـونُ بِمَعنَـى "عَلَـى"، وَ"عَلَـى" تَـأتِي بِمَعنَـى "فِـي" لِلظَّرفِيَّـةِ، وَبِمَعنَـى "عَـن"، وَتَـدخُلُ "مِـن" عَلَيهَـا وَعَلَـى "عَـن" فَتَكُونَـانِ اسـمَينِ، وَ"فِـي" تَكُـونُ لِلظَّرفِيَّـةِ، وَلِلسَّـبَبِيَّةِ، وَالمُصَـاحَبَةِ، وَالاستِعلَاءِ، وَ"رُبَّ" حَـرفُ تَقلِيـلٍ يَختَصُّ بِـالنَّكِرَاتِ، وَالكَـافُ لِلتَّشـبِيهِ وَالتَّعلِيـلِ، وَتَـأتِي زَائِـدَةً مُؤَكِّـدَةً، وَتَخـرُجُ عَـنِ الحَرفِيَّـةِ فَتَكُـونُ اسـمَاً فَـاعِلَاً، وَتُجَـرُّ بِـالحَرفِ، وَيَجُـوزُ الابتِـدَاءُ بِهَـا، هَـذَا إِذَا[٦٦/ب]كَانَـت اسـمِيَّةً، وَ"الَّـلامُ" تَـدُلُّ عَلَـى المِلْـكِ، وَشِـبهِ[2] المِلْـكِ، وَهُـوَ الاسـتِحقَاقُ، وَلِلتَّعدِيَةِ وَلِلتَّعلِيـلِ، وَ"حَتَّى" تَـدُلُّ عَلَـى الغَايَةِ، وَيُجَرُّ بِهَا الآخِرُ، وَ"حَاشَـى" وَ"خَـلَا"، [وَ][3] يُسـتَعمَلَانِ فِـي الاسـتِثنَاءِ تَـارَةً كَمَـا تَقَـدَّمَ[4]، وَمَتَـى دَخَلَـت

(١) هو رأي سيبويه: ينظر: الكتاب: ٤٩٧/٣، وتبعه جمهور النحاة. ينظر مثلاً: المقتضب: ٣٢٠/٢، والأصول: ٤٣٢/١، والتبصرة والتذكرة ـ للصيمري: ٤٤٧/١، والمقرّب ـ لابن عصفور: ٢٠٧/١، وشرح المفصل ـ لابن يعيش: ١٠٣/٩، وشرح التسهيل ـ لابن مالك: ١٩٩/٣.

(٢) في الأصل (وشبهه) ، والصواب ما أُثبتَ.

(٣) زيادة يطلبها السّياق.

(٤) ينظر: ص٣٢.

"مَا" عَلَى "رُبَّ"، وَالكَافِ الجَارَّتَينِ كَفَّتهُمَا عَنِ العَمَلِ غَالِبَاً، وَرُبَّمَا دَخَلَت عَلَيهِمَا فَبَقِيَ عَمَلُهُمَا.

الإِضَافَةُ

إِذَا كَانَ الأَوَّلُ بَعضَ الثَّانِي فَهِيَ بِمَعنَى "مِن"، وَإِذَا كَانَ وَاقِعَاً فِيهِ فَهِيَ بِمَعنَى "فِي"، وَإِلَّا فَهِيَ بِمَعنَى "اللَّامِ".

وَالإِضَافَةُ: جَعلُ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيهِ كَالجُزءِ الوَاحِدِ، وَإِذَا أَضَفتَ اسمَاً إِلَى اسمٍ بِمَعنَى "اللَّامِ"، أَو بِمَعنَى "مِن"، أَو بِمَعنَى "فِي" جَرَرتَ الاسمَ الثَّانِي، وَلَم تُنَوِّنِ الأَوَّلَ.

وَلَا يُضَافُ شَيءٌ إِلَى نَفسِه، وَالأَسمَاءُ المُلَازِمَةُ لِلإِضَافَةِ ثَلَاثَةُ أَنوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مُلَازِمٌ الإِضَافَةَ إِلَى المُضمَرِ؛ نَحوُ: وَحْدَكَ، وَلَبَّيْكَ.

وَالثَّانِي: يُضَافُ إِلَى الظَّاهِرِ وَالمُضمَرِ؛ نَحوُ: حُمَادَى، وَعِندَ، وَلَدَى زَيدٍ.

وَالثَّالِثُ: مُلَازِمٌ الإِضَافَةَ إِلَى الجُمَلِ، وَهِيَ أَسمَاءٌ أُوِّلَت بِالمَصَادِرِ، نَحوُ: "حَيْثُ"، [فَتُضَافُ إِلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ][(١)]؛ نَحوُ: جَلَستُ حَيثُ زَيدٌ جَالِسٌ، وَإِلَى الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ؛ نَحوُ: جَلَستُ حَيثُ جَلَسَ زَيدٌ، وَ"إِذْ"؛ فَتُضَافُ إِلَى الاسمِيَّةِ؛ نَحوُ: كَانَ ذَاكَ إِذْ زَيدٌ أَمِيرٌ، وَإِلَى الفِعلِيَّةِ، نَحوُ: كَانَ ذَلِكَ إِذْ أَقَامَ زَيدٌ، وَ"إِذَا"، وَهِيَ ظَرفٌ مُستَقبَلٌ خَافِضٌ لِشَرطِهِ مَنصُوبٌ

(١) زيادة يقتضيها السّياق؛ لتوضيح المعنى.

بِجَوَابِهِ، وَلَا يَدخُل إِلَّا عَلَى الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ، نَحوِ: آتِيكَ[1] إِذَا طَلَعَتِ الشَّمسُ، وَإِنَّمَا أُضِيفَت "إِذْ" وَمَا بَعدَهَا إِلَى الجُمَلِ لُزُومَاً؛ لِشَبَهِهَا بالحَرفِ[2] فِي الافتِقَارِ إِلَى الجُملَةِ.

وَ"غَيرُ"، وَ"قَبلُ"، وَ"بَعدُ"، وَ"حَسبُ"، وَ"أَوَّلُ"، وَ"دُونُ"، وَالجِهَاتُ يَجُوزُ أَن تُقطَعَ عَنِ الإِضَافَةِ لَفظَاً، وَتُنوَى إِضَافَتُهَا مَعنًى؛ فَتُبنَى عَلَى الضَّمِّ، وَ"حَاشَا"، وَ"خَلَا"، وَ"كُلُّ"، وَ"سِوَى" يُضَافُ إِلَيهَا مَا بَعدَهَا، وَيَجُوزُ حَذفُ المُضَافِ وَإِقَامَةُ المُضَافِ إِلَيهِ مُقَامَهُ فِي الإِعرَابِ، وَمَتَى وَقَعَ فِي الكَلَامِ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيهِ، بَينَهُمَا مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيهِ، جَازَ حَذفُ المُضَافِ إِلَيهِ أَوَّلَاً، وَالمُضَافِ الثَّانِي، وَإِقَامَةُ المُضَافِ إِلَيهِ ثَانِيَاً مُقَامَ الأَوَّلِ فِي الإِعرَابِ؛ كَقَولِهِ تَعَالَى –حِكَايَةً عَنِ السَّامِرِيِّ–﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ...﴾[3]، أَي: مِن أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ.

وَيَجُوزُ الفَصلُ بَينَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيهِ فِي ثَلَاثِ صُوَرٍ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَ المُضَافُ مَصدَرَاً شِبهَ فِعلٍ، وَالمُضَافُ إِلَيهِ فَاعِلَاً، وَالفَاصِلُ مَفعُولَاً مُتَعَلِّقَاً بِالمَصدَرِ المُضَافِ إِلَى الفَاعِلِ[4].

---

(١) في الأصل (أتيتك) ، وهو تحريفٌ، صوابه ما أُثبتَ. وانظر: شرح ابن النّاظم: ص٢٧٩.

(٢) في الأصل (في الحرف) ، والمناسب للسّياق ما أُثبتَ.

(٣) طه: من الآية ٩٦.

(٤) من ذلك قراءةُ ابن عامرٍ (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشرِكِينَ قَتْلُ أَولَادَهُم شُرَكَائِهِم...). الأنعام: من الآية ١٣٧.

ينظر: شرح ابن النَّاظم ص٢٨٩.

الثَّانِيَـةُ: فَصـلُ اسـمِ الفَاعِـلِ المُضَـافِ إِلَـى مَفعُولِـهِ الأَوَّلِ بِمَفعُولِـهِ الثَّانِي(١).

الثَّالِثَةُ: فَصلُ المُضَافِ عَمَّا أُضِيفَ إِلَيهِ بِالقَسَمِ(٢).

وَمَا عَدَا هَذَا فَمَخصُوصٌ بِالضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الفَاصِلُ أَجنَبِيًّا مِنَ المُضَافِ.

وَالصِّفَةُ

وَهِيَ تَابِعَـةٌ لِلمَوصُـوفِ فِـي عَشَـرَةِ أَشـيَاءَ: الرَّفـعِ، وَالنَّصـبِ، وَالجَـرِّ، وَالتَّعرِيفِ وَالتَّنكِيرِ، وَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ، وَالإِفرَادِ وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ.

وَالتَّوكِيدُ

وَهُـوَ تَـابِعٌ المُؤَكَّـدَ فِـي إِعرَابِـهِ، وَأَلفَاظُـهُ: "نَفْسُـهُ"، وَ"عَينُـهُ"، وَ"كُلُّـهُ"، وَ"أَجمَعُ"، وَ"أَجمَعُونَ"، وَ"جَمعَاءُ"، وَ"جُمَعُ"، وَ"كِلَا"، وَ"كِلتَا".

وَهُوَ نَوعَانِ: مَعنَوِيٌّ، وَلَفظِيٌّ، وَيَجُوزُ الفَصلُ بَينَ المُؤَكِّدِ وَالمُؤَكَّدِ.

وَالبَدَلُ

وَحُكمُهُ حُكـمُ المُبـدَلِ فِـي الإِعـرَابِ، وَيَجُـوزُ أَن يُخَالِفَـهُ فِـي التَّعرِيـفِ وَالتَّنكِيرِ، وَهُوَ أَضرُبٌ:

بَدَلُ الكُلِّ، وَبَدَلُ البَعضِ، وَبَدلُ الاشتِمَالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ.

---

(١) من ذلك قراءة بعض السلف: (فَلَا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعدَهُ رُسُلِهِ...) إبراهيم: من الآية٤٧. ينظر: التذييل: ١٢/١٥١.

(٢) من ذلك ما حكاه الكسائي: "هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ". ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٣/١٩٤.

وَالعَطفُ

وَحُرُوفُهُ عَشَرَةٌ، وَكُلُّهَا تَجعَلُ إِعرَابَ الثَّانِي إِعرَابَ الأَوَّلِ.

وَعَطفُ[٦٧/أ]البَيَانِ

مَا قُصِدَ بِهِ النَّعتُ مِن تَكمِيلِ المَعطُوفِ عَلَيهِ،[فَـ] [١] لَزِمَ أَن يُوَافِقَ مَتبُوعَهُ فِي التَّعرِيفِ وَالتَّنكِيرِ، وَالإِفرَادِ وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ، وَالتَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ، لَكِنَّهُ يُفَارِقُ النَّعتَ بِكَونِ النَّعتِ مُشتَقًّا، أَو مُؤَوَّلاً بِمُشتَقٍّ، وَعَطفُ البَيَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا جَامِدًا.

وَعَطفُ النَّسَقِ

التَّابِعُ المُتَوسِّطُ بَينَه وَبَينَ مَتبُوعِهِ[حَرفٌ][٢] مِن حُرُوفِ العَطفِ، رَابِطًا بَينَه وَبَينَ المَتبُوعِ، وَكُلُّ حَرفٍ مِن حُرُوفِ العَطفِ يُشَرِّكُ[٣] بَينَ التَّابِعِ وَالمَتبُوعِ فِي الإِعرَابِ رَفعًا وَنَصبًا وَجَرًّا.

وَحُرُوفُهُ: "الوَاوُ" لِلجَمعِ، وَلَا يَقتَضِي تَرتِيبًا وَلَا مَعِيَّةً، وَيَكُونُ لِلاشتِرَاكِ سَوَاءٌ سَبَقَ أَحَدُهُمَا، أَو لَحِقَ، أَو كَانَ مُصَاحِبًا، وَقِيلَ: إِنَّهَا لِلتَّرتِيبِ؛ فَلَا تَعطِفُ سَابِقًا[٤].

---

(١) زيادة يقتضيها السّياق.

(٢) زيادة يطلبها السّياق.

(٣) في الأصل (يشترك) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٤) هو قولٌ لجماعة من النحاة كقُطرُب، والرَّبَعيّ، والفرّاء، وثعلب، وأبي عمر الزاهد، وغيرهم. ينظر: مجالس ثعلب: ٣٨٦/٢، والارتشاف: ١٩٨٥/٤، والجنى الدّاني: ص ١٥٨-١٥٩، والمغني ـ لابن هشام: ٣٥٤/٤، وهمع الهوامع: ٢٢٤/٥.

وَ"الفَاءُ": لِلتَّعقِيبِ وَالتَّرتِيبِ المَعنَوِيِّ، وَهُوَ: كَونُ المَعطُوفِ بِهَا لَاحِقَاً مُتَّصِلَاً بِلَا مُهلَةٍ، وَذُكِرَ لَهُ نَوعَانِ: عَطفُ مُفَصَّلٍ عَلَى مُجمَلٍ، وَالثَّانِي: عَطفٌ لِمُجَرَّدِ المُشَارَكَةِ فِي الحُكمِ؛ بِحَيثُ تَصِحُّ الوَاوُ مَكَانَ الفَاءِ، وَتَختَصُّ الفَاءُ بِعَطفِ مَالَا يَصِحُّ صِلَةً عَلَى مَا هُوَ صِلَةً[1]، وَقَد يُعطَفُ بِالفَاءِ مُتَرَاخٍ.

وَ"ثُمَّ": لِلتَّرَاخِي وَالتَّرتِيبِ فِي المَعنَى بِانفِصَالٍ، وَقَد تَقَعُ مَوضِعَ الفَاءِ.

وَ"لَا": لِإِثبَاتِ الأَوَّلِ وَنَفيِ الثَّانِي، وَتَعطِفُ بَعدَ الأَمرِ، وَبَعدَ النِّدَاءِ وَبَعدَ مَعمُولِ المَاضِي.

وَ"بَل": وَمَعنَاهَا الإِضرَابُ عَنِ المَتبُوعِ إِلَى التَّابِعِ، وَإِنَّمَا تَعمَلُ إِذَا تَقَدَّمَهَا نَفيٌ، أَو نَهيٌ، وَتُستَعمَلُ "بَل" مُقَرِّرَةً حُكمَ مَا قَبلَهَا لِمَا بَعدَهَا، وَإِذَا عَطَفَت جُملَةً؛ فَإِنَّهَا مُنَبِّهَةٌ عَلَى انتِهَاءِ غَرَضٍ وَاستِئنَافِ غَيرِهِ، وَإِن عَطَفَت "بَل" عَلَى غَيرِ مَنفِيٍّ وَلَا مَنهِيٍّ؛ فَهِيَ لِإِزَالَةِ الحُكمِ عَنِ الأَوَّلِ وَجَعلِ الثَّانِي كَالمَسكُوتِ عَنهُ.

وَ"لَكِن": تَعمَلُ عَكسَ عَمَلِ "لَا"، وَتُسَاوِي "بَل" فِي كَونِهَا تَعطِفُ مُثبَتَاً عَلَى مَنفِيٍّ، وَمَتَى دَخَلَت عَلَيهَا الوَاوُ بَعدَ جُملَةٍ عَرِيَت عَن أَن تَكُونَ عَاطِفَةً.

وَ"أَو": فِي الطَّلَبِ[2] وَالخَبَرِ، [وَهِيَ][3] فِي الطَّلَبِ لِلتَّخيِيرِ، أَو الإِبَاحَةِ، وَفِي الخَبَرِ لِلتَّقسِيمِ، أَو لِلإِبهَامِ عَلَى السَّامِعِ.

---

(١) وذلك نحوُ قولهم: الّذي يطيرُ فَيَغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ. ينظر: شرح ابن النّاظم ص٣٧٣.

(٢) في الأصل (والشكّ) ، وهي مقحمةٌ، لامعنى لها.

(٣) زيادة يقتضيها السّياق.

وَ"إِمَّا": مِثلُهَا.

وَ"حَتَّى": بِمَعنَى الوَاوِ، وَتُشَرِّكُ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ فِي الإِعرَابِ، إِلَّا أَنَّ المَعطُوفَ بِهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعضَاً وَغَايَةً لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ؛ إِمَّا فِي نَقصٍ، وَإِمَّا فِي زِيَادَةٍ.

وَ"أَمْ": وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ وَمُنقَطِعَةٌ.

المُتَّصِلَةُ: المُعَادِلَة لِلهَمزَةِ فِي الاستِفهَامِ بِهَا، وَالمُنقَطِعَةُ: الوَاقِعَةُ بَينَ جُملَتَينِ لَيسَتَا فِي تَقدِيرِ المُفرَدَينِ، بَل كُلُّ وَاحِدَةٍ مُستَقِلَّةٌ بِفَائِدَةٍ وَإِذَا عَطَفتَ عَلَى الضَّمِيرِ المَرفُوعِ أَكَّدتَهُ، وَإِن عَطَفتَ عَلَى الضَّمِيرِ المَجرُورِ؛ فَالمُختَارُ إِعَادَةُ الجَارِّ[1].

وَالنِّدَاءُ

وَحُرُوفُه: "أَيَا"، وَ"يَا"، وَ"هَيَا"، وَ"أَي"، وَ"الهَمزَةُ"، وَإِذَا كَانَ المُنَادَى عَلَمَاً مُفرَدَاً، أَو نَكِرَةً مَقصُودَةً بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ، وَتَنصِبُ مَاعَدَا ذَلِكَ إِذَا لَم تُرِد وَاحِدَاً بِعَينِهِ.

وَالمُنَادَى أَقسَامٌ:

أَحَدُهَا: مَا لَيسَ بِمَندُوبٍ، وَلَا مُستَغَاثٍ، وَلَا مُرَخَّمٍ، وَلَا مُضمَرٍ، وَلَا اسمَ جِنسٍ، وَلَا اسمَ إِشَارَةٍ؛ فَهُوَ إِمَّا عَلَمٌ مُفرَدٌ، وَإِمَّا نَكِرَةٌ مَقصُودَةٌ، أَو غَيرُ

(١) وهو رأي البصريّين. ينظر: الإنصاف: ٤٦٣/٢، وشرح الكافية ـ للرّضيّ: ٣٣٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ـ لابن عقيل: ٤٧٠/٢، وائتلاف النّصرة ـ للزبيدي: ص٦٣.

مَقصُودَةٍ، أَو مُضافٌ، أَو شَبِيهٌ بِهِ، فَنِدَاءُ هَذَا القَسمِ إن كَانَ بَعِيدَاً عَنِ المُنَادَى، أَو سَاهِيَاً عَنهُ، أَو نَائِمَاً، بِـ"يَا"، وَ، "أَي"، وَأَيَا"، وَ "هَيَا"، وَإِن كَانَ قَرِيبَاً، فَلَهُ "الهَمزَةُ"، وَذَكَرَ ابنُ الخَبَّازِ أَنَّهَا[٦٧/ب] لِلمُتَوَسِّطِ وَأَنَّ الَّذِي لِلقَرِيبِ "يَا"[(١)] ، ثُمَّ إِن كَانَ المُنَادَى عَلَمَاً مُفرَدَاً، أَو نَكِرَةً مَقصُودَةً؛ كَرَجُلٍ، بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ الَّذِي كَانَ يَستَحِقُّهُ قَبلَ النِّدَاءِ، وَمُثَنَّاهُمَا، وَمَجمُوعُهُمَا يُبنَيَانِ عَلَى نَائِبِ الضَّمِّ، وَهُوَ الأَلِفُ لِلمُثَنَّى، وَالوَاوُ لِلجَمعِ، وَإِن وَصَفتَ المَضمُومَ بِصِفَةٍ مُفرَدَةٍ، جَازَ رَفعُهَا وَنَصبُهَا، وَالرَّجُلُ المُعَرَّفُ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَنَحوُهُ، لَا يُنَادَى إِلَّا إِذَا تُوُصِّلَ إِلَى نِدَائِهِ بِـ"أَيٍّ"؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ هُوَ و"أَيٌّ" كَاسمٍ وَاحِدٍ، وَتَرفَعُهُ فِي يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ لَا غَيرُ، وَإِن كَانَ المُنَادَى مُؤَنَّثَاً لَحِقَتهُ هَاءُ التَّأنِيثِ، وَلَا تُوصَفُ "أَيٌّ" فِي النِّدَاءِ إِلَّا بِمَا فِيهِ "أَل" أَو بِاسمِ إِشَارَةٍ.

[الاستِغَاثَةُ]

وَالثَّانِي مِن أَقسَامِ المُنَادَى: الاستِغَاثَةُ، تَقُولُ: يَالَلَّهِ لِلمُسلِمِينَ، وَتَدخُلُ عَلَى المُستَغَاثِ لَامُ الجَرِّ مَفتُوحَةً، وَإِذَا عَطَفتَ عَلَى المُستَغَاثِ مُستَغَاثَاً[(٢)]، وَكَرَّرتَ حَرفَ النِّدَاءِ، فَلَا بُدَّ مِن فَتحِ اللَّامِ مَعَ المَعطُوفِ، وَاللَّامُ مَعَ المُستَغَاثِ مِن أَجلِهِ مَكسُورَةٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِن عَطَفتَ وَلَم تُكَرِّر حَرفَ

(١) ينظر: المغني ـ لابن هشام: ٦٩/١، والهمع: ٣٤/٣ـ٣٥، وفيهما أنّ ابن الخبّاز نقل هذا الرّأي عن شيخه (ابن معطٍ). وابن الخبّاز هو: أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي النّحوي الضّرير، من أئمة اللغة والنحو، له مصنّفات في ذلك، منها "شرح ألفية ابن معط"، و"شرح اللمع"، وغيرها. توفي سنة ٦٣٧هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٣٠٤/١.

(٢) في الأصل (مُستَغِيثَاً) ، وصوابه ما أُثبتَ.

النِّدَاءِ كَسَرتَ اللَّامَ مَعَ المُستَغَاثِ[1] المَعطُوفِ.

[التَّرخِيمُ]

القِسمُ الثَّالِثُ مِن أَقسَامِ المُنَادَى: التَّرخِيمُ، وَيُرَخَّمُ المُنَادَى المَضمُومُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَحرُفٍ[2]، فَتَحذِفُ آخِرَهُ، وَإِن شِئتَ ضَمَمتَ فَتَحذِفُ حَرفَينِ، وَفِي التَّرخِيمِ مَذهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا ـ وَهُوَ الأَكثَرُ ـ: أَن لَا يُنوَى المَحذُوفُ، بَل يَصِيرُ مَا بَقِيَ بَعدَ الحَذفِ كَأَنَّهُ اسمٌ تَامٌّ مَوضُوعٌ عَلَى تِلكَ الصِّيغَةِ، وَيُعطَى مِنَ البِنَاءِ مَا يَستَحِقُّهُ لَو لَم يُحذَف مِنهُ شَيءٌ.

وَالثَّانِي: أَن يُنوَى ثُبُوتُ المَحذُوفِ؛ فَيُعطَى مَا بَقِيَ حُكمَهُ قَبلَ الحَذفِ.

وَلَا يَجُوزُ تَرخِيمُ المُنَادَى إِلَّا إِذَا كَانَ مُفرَدَاً مَعرِفَةً مُؤَنَّثَاً بِالهَاءِ، أَو عَلَمَاً؛ فَالمُؤَنَّثُ بِالهَاءِ يُرَخَّمُ مُطلَقَاً عَلَمَاً كَانَ، أَو غَيرَهُ، رُبَاعِيَّاً كَانَ، أَو أَكثَرَ، أَو أَقَلَّ، وَلَا يُحذَفُ مِنهُ فِي التَّرخِيمِ غَيرُ الهَاءِ، وَأَمَّا العَلَمُ الخَالِي مِنَ الهَاءِ، فَلَا يُرَخَّمُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُفرَدَاً رُبَاعِيَّاً فَصَاعِدَاً غَيرَ مُضَافٍ، وَلَا شَبِيهٍ

---

(١) في الأصل (والمعطوف) ، والصّواب حذف حرف العطف.

(٢) هذا تركيبٌ نسبه أبو حيان إلى بعض الكُتَّاب، وأوَّلَهُ ـ إنْ كان مسموعاً ـ على تقدير: الخمسةُ خمسةُ أثوابٍ، ثمّ حُذِف خمسةً، وبقي أثوابٌ على إعرابه، كحاله لو كان خمسةٌ ملفوظاً بها. ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٢/٧٦٣.

والأفصح في نحو هذا التركيب: ثلاثةُ الأحرفِ، وهذا هو مذهب البصريّين، ويليه فصاحةً رأي الكوفيّين: الثّلاثةُ الأحرفِ. ينظر: المخصّص ـ لابن سيده: ١٧/١٢٥ـ١٢٦.

بِالمُضَافِ بِهِ، وَلَا اسمِ جِنسٍ.

[النُّدبَةُ]

القِسمُ الرَّابِعُ مِنَ المُنَادَى: النُّدبَةُ، وَيَزِيدُ فِي المَندُوبِ أَلِفٌ وَهَاءٌ، وَلَا يُندَبُ نَكِرَةٌ، وَلَا مُبهَمٌ، وَلَا أَسمَاءُ الإِشَارَةِ، وَلَا المَوصُولُ المُبهَمُ، وَلا اسمُ جِنسِ المُفرَدِ.

وَمَالَا يَنصَرِفُ

اثْنَا عَشَرَ نَوعَاً:

خَمسَةٌ لَا تَنصَرِفُ مَعرِفَةً وَلَا نَكِرَةً، وَهِيَ: "أَفعَلُ" صِفَةً، وَ"فَعلَانُ" مُؤَنَّثُهُ "فَعلَى"، وَالمُؤَنَّثُ بِأَلِفٍ مَمدُودَةٍ أَو مَقصُورَةٍ، وَالصِّفَةُ المَعدُولَةُ، وَالجَمعُ الَّذِي بَعدَ أَلِفِهِ حَرفَانِ، أَو ثَلَاثَةٌ أَوسَطُهَا سَاكِنٌ كَـ"دَرَاهِمَ"، وَلَا يَنصَرِفُ مَا فِيهِ أَلِفُ الإِلحَاقِ[1]؛ كَأَلِفِ "أَرطَى"، وَهَذَا يَدخُلُ تَحتَ أَلِفِ التَّأنِيثِ[2].

وَسَبعَةٌ[3] لَا تَنصَرِفُ مَعرِفَةً، وَتَنصَرِفُ نَكِرَةً، وَهِيَ: الاسمُ الَّذِي عَلَى وَزنِ الفِعلِ، وَالمَعدُولُ، وَالمُؤَنَّثُ لَفظَاً، أَو مَعنًى، وَالأَعجَمِيُّ إِذَا كَانَ عَلَمَاً، وَمَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ مَزِيدَتَانِ، وَالمُرَكَّبُ تَركِيبَ مَزجٍ.

---

(١) في الأصل (ولا المقصورة) ، وهي عبارة مقحمة لا معنى لها.

(٢) ما فيه ألف الإلحاق كأرطى يدخل في القسم الثاني فيكون عددها سبعةً لا ستّةً، وهذا سهوٌ من ابن المبرد؛ سببه تصرفه في نقله عن ابن النّاظم عند شرحه لهذا الباب. ينظر: شرح ابن النّاظم: ص٤٥٠-٤٥١.

(٣) في الأصل: ستّةٌ، وصوابه ما أُثبتَ. ينظر: المرجع السّابق.

وَالعَدَدَ

فَتَزِيدُ فِيمَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ مِن ثَلَاثَةٍ[1] إِلَى عَشَرَةٍ، هَاءً، وَفِي المُؤَنَّثِ، بِغَيرِ هَاءٍ، وَإِن لَم يُذَكَّر المَعدُودُ مَعَ عَدَدِهِ جَازَ فِيهِ الوَجهَانِ، وَمِنَ العَشْرِ تَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً بِغَيرِ هَاءٍ فِي المُذَكَّرِ، وَتُمَيِّزُهُ بِوَاحِدٍ[مَنصُوبٍ][2] إِلَى[التِّسعِ و] [3] التِّسعِينَ.

وَتَقُولُ: اثنَا عَشَرَ رَجُلاً، وَبِاليَاءِ فِي الجَرِّ وَالنَّصبِ، وَفِي المُؤَنَّثِ تَقُولُ:[٦٨/أ] اثنَتَا[4] عَشْرَةَ امرَأَةً، وَبِاليَاءِ فِي الجَرِّ وَالنَّصبِ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً؛ فَتُثبِتُهَا[5] فِي الاسمِ الأَوَّلِ وَتَحذِفُهَا فِي الثَّانِي، وَبِعَكسِ ذَلِكَ فِي المُؤَنَّثِ إِلَى تِسعَةَ عَشَرَ، وَالعِشرُونَ وَأَخَوَاتُهَا تُعرَبُ بِالوَاوِ رَفعاً، وَبِاليَاءِ جَرّاً وَنَصباً، وَتُضَافُ المِائَةُ وَالأَلفُ إِلَى الفَردِ، وَقَد تُضَافُ المِائَةُ ـ خَاصَّةً ـ إِلَى جَمعٍ، عَلَى قِلَّةٍ[6].

---

(١) في الأصل (واحد) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٢) هنا سقطٌ يقتضيه السّياق. ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٣٩٢/٢، وشرح الكافية ـ للرّضي: ٣٠٣/٣.

(٣) هنا سقطٌ يقتضيه السّياق. ينظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٢/ ٣٩٢، وشرح الكافية ـ للرّضي: ٣٠٣/٣.

(٤) في الأصل (إحدى) ، وصوابه ما أُثبتَ.

(٥) أي: تاء التأنيث.

(٦) ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السّبعة: (ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينٍ..). الكهف: من الآية: ٢٥. بإضافة العدد إلى المعدود. ينظر: السبعة ـ لابن مجاهد: ص٣٩٠، وينظر في هذه المسألة: شرح التسهيل ـ لابن مالك: ٣٩٤/٢، وشرح الكافية ـ للرّضي: ٣٠٦/٣، =

وجمعُ التَّكسيرِ

جُمُوعُ القِلَّةِ أَربَعَةٌ: "أَفعُلٌ"، وَ"أَفعَالٌ"، وَ"أَفعِلَةٌ"، وَ"فِعْلَةٌ"، وَمَا عَدَا هَذَا، فَهُوَ جَمعُ كَثرَةٍ.

وَقَد يَكُونُ لِلوَاحِدِ جَمعَانِ، أَو ثَلَاثَةٌ، وَأَكثَرُ.

وَالخُمَاسِيُّ إِن كَانَ مُجَرَّدَاً، جُمِعَ فِي القِيَاسِ عَلَى "فَعَالِل" بِحَذفِ آخِرِهِ، وَإِن كَانَ مِمَّا يُزَادُ جَازَ حَذفُ رَابِعِهِ(١)، وَإِن كَانَ مَزِيدَاً فِيهِ حرفٌ، حُذِفَ مَا لَم يَكُن حَرفَ مَدٍّ قَبلَ آخِرِهِ.

وَأَمَّا وَزنُ "فِعلَةٍ": فَمَا كَانَ مِنهَا اسمَاً لَا صِفَةً، وَلَا مُضَاعَفَاً، وَلَا مُعتَلَّ العَينِ؛ فَإِنَّهَا تُجمَعُ مُسَلَّمَةً عَلَى "فَعَلَاتٍ" مُحَرَّكِ العَينِ، وَمُكَسَّرَةً عَلَى "فَعَالٍ"، وَإِن كَانَت صِفَةً لَم يَجُز كَسرُهَا.

وَ"فُعلَةٌ" المَضمُومَةُ الفَاءِ؛ فَمَتَى كَانَت اسمَاً صَحِيحَاً لَا مُضَاعَفَاً، وَلَا مُعتَلَّ العَينِ؛ جَازَ فِي جَمعِهَا ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ: ضَمُّ عَينِهَا، وَفَتحُهَا، وَإِسكَانُهَا.

وَقَد شَذَّ مِنَ الجَمعِ أَلفَاظٌ لَا يُقَاسُ عَلَيهَا، نَحوُ: حَاجَةٍ وَحَوَائِجَ، وَلَيلَةٍ وَلَيَالٍ.

= والمساعد: ٦٩/٢.

(١) أي: إن كان الحرف الرّابع في الخماسيّ من الحروف التي تزاد كالنّون مثلاً؛ فإنّها تحذف، وذلك، نحوُ: (خَدَرْنَق) ، تقول في جمعها: خَدَارِقُ، وخَدَارِنُ. ينظر: شرح ابن الناظم ص٥٥٧.

وَيُؤَكَّدُ الفعلُ

بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالخَفِيفَةِ؛ فَتَفتَحُ مَا قَبلَ النُّونِ فِي الوَاحِدِ، وَتَضُمُّهَا فِي جَمعِ المُذَكَّرِ، وَفِي جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ "لَتَضْرِبْنَانِّ"، وَفِي التَّثنِيَةِ "لَتَضْرِبَانِّ"، وَوَاحِدَةِ المُؤَنَّثِ "لَتَضْرِبِنَّ"، وَفِي الخَفِيفَةِ "اضْرِبَنْ"؛ فَإِن وَقَفتَ أَبدَلتَهَا أَلِفاً.

وَالنَّسَبُ

إِذَا نَسَبتَ اسمَاً إِلى اسمٍ، زِد فِي آخِرِه يَاءً مُشَدَّدَةً.

وَإِذَا صَغَّرتَ الاسمَ؛

فَضُمَّ أَوَّلَهُ، وَزِد بَعدَ ثَانِيهِ يَاءً سَاكِنَةً وَافتَح ثَانِيَه.

وَالاستِفهَامُ

وَهُوَ استِفعَالٌ مِنَ الفَهمِ؛ وُضِعَ لِلفَرقِ بَينَ الخَبَرِ وَالاستِخبَارِ، وَحُرُوفُهُ ثَلَاثَةٌ: "الهَمزَةُ"، و"أَم"، وَ"هَل".

وَيُستَفهَمُ بِأَسمَاءٍ، وَظُرُوفٍ:

فَالأَسمَاءُ: "مَنْ"، وَ"مَا"، وَ"أَي".

وَالظُّرُوفُ: "أَينَ"، وَ"أَنَّى"، وَ"مَتَى"، وَ"مَن" لِمَن يَعقِلُ، وَ"مَا" لِمَا لَا يَعقِلُ وَلِصِفَاتِ مَن يَعقِلُ، وَلَا تُطلَقُ عَلَى مَن يَعقِلُ إِلَّا ضِمنَاً مَعَ غَيرِهِ.

وَالمَصدَرُ

وَهُوَ مَا أَتَى ثَالِثَاً فِي تَثلِيثِ الفِعلِ، كَقَولِكَ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبَاً.

وَالحَمدُ لِلَّهِ وَحدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ.

وَفُـرِغَ مِنهَـا فِـي يَـومِ الإثنَـينِ مِـن شَـهرِ شَـعبَانَ سَـنَةَ خَمـسٍ وَسِـتَّينَ وَثَمَانِمِائَـةٍ عَلَـى يَـدِ مُؤَلِّفِهـا يُوسُـفَ بـنِ حَسَـنِ ابـنِ أَحمَـدَ بـنِ عَبـدِالهَادِي، وَالحَمدُ لِلَّهِ وَحدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ.

ثبت المصادر

١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – للزَّبيدي. تحقيق: الدكتور: طارق الجنابي. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب– لأبي حيّان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان. مكتبة الخانجي– القاهرة.

٣) الأشباه والنظائر في النحو – للسيوطي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

٤) اشتقاق أسماء الله – للزجّاجي. تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٥) الإصابة في تمييز الصحابة – لابن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور: عبد الله التركي. دار هجر. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٦) الأصول في النحو – لابن السرّاج. تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٧) الأعلام ـ للزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٨) ألفية ابن مالك. ضبط وتعليق: الدكتور: عبداللطيف الخطيب. مكتبة دار العروبة. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٩) الأمالي – لابن الشجري. تحقيق: الدكتور محمود الطناحي. نشر.

مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٠) إنباه الرواة على أنباه النحاة – للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١١) الإنصاف في مسائل الخلاف – لأبي البركات الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر.

١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام الأنصاري. شرح محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. بيروت.

١٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٤) تاج العروس من جواهر القاموس – للزّبيديّ. تحقيق: علي هلالي. مطبعة حكومة الكويت. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٥) التبصرة والتذكرة – للصيمري. تحقيق: الدكتور: فتحي أحمد مصطفى. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٦) التبيين عن مذاهب النحوين البصريين والكوفيين – لأبي البقاء العكبري. تحقيق: الدكتور عبدالرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: الدكتور حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧ م.

١٩) التعليقة على المقرب – لابن النحاس. تحقيق: الدكتور جميل عويضة. نشر. وزارة الثقافة. عمان – الأردن. الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٢٠) الجنى الداني في حروف المعاني – للمرادي. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢١) الجوهر المنضّد في طبقات متأخري أصحاب أحمد – لابن المِبْرَد. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين. مكتبة العبيكان. الرياض.

٢٢) الحجّة للقرّاء السّبعة – لأبي عليّ الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير حويجاتي. دار المأمون للتراث. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٣) الخصائص – لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية.

٢٤) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة – لمحمد بن عبدالله بن حميد. تحقيق: بكر أبو زيد، ود. عبدالرحمن العثيمين. مؤسسة الرسالة.

٢٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب – لابن العماد الحنبلي. تحقيق: محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير – دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٢٦) شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك – لأبي عبد الله بدر الدين.

تحقيق: محمد باسل عيون السود. منشورات دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٢٧) شرح التسهيل – لابن مالك. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد المختون. هجر للطباعة والنشر.

٢٨) شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور. تقديم: فواز الشعار. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٩) شرح الرضي على الكافية – للرضي. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاز يونس. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٣٠) شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب – لابن هشام الأنصاري. عناية: محمد أبو فضل عاشور. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

٣١) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ – لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري. مطبعة العاني – بغداد. ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٣٢) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية – لابن هشام الأنصاري. تحقيق: الأستاذ الدكتور هادي نهر. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

٣٣) شرح المفصل – لابن يعيش الحلبي. نشر إدارة الطباعة المنيرية. القاهرة.

٣٤) شرح ملحة الإعراب – للحريري. تحقيق: الدكتور فائز فارس. دار الأمل للنشر والتوزيع. إربد. الأردن. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ –

١٩٩١م.

٣٥) شرح الورقات في علم أصول الفقه – للمحلي. إعداد: مركز الدراسات والتحقيق بمكتبة نزار مصطفى الباز. مكتبة. نزار مصطفى الباز. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٣٦) الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها – لابن فارس. تحقيق وضبط: الدكتور عمر الطباع. مكتبة المعارف. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٣٧) صحيح البخاري المسمّى (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) – للإمام البخاري. عناية. عبد السلام علوش. مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٣٨) صحيح مسلم – للإمام مسلم بن الحجّاج. دار المغني. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٩) ٣٩– الضوء اللامع لأهل القرن التاسع – للسخاوي. دار الجيل – بيروت.

٤٠) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات – للكتاني. اعتناء: الدكتور إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٤١) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط – لابن الحاجب. تحقيق: الدكتور صالح الشاعر. مكتبة الآداب – القاهرة.

٤٢) الكتاب – لسيبويه. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب. الطبعة الثالثة. ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤٣) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة – لنجم الدين الغزّي. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٤٤) لسان العرب – لابن منظور. دار صادر. بيروت.

٤٥) اللمع في العربية – لابن جنّي. تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي. عمان. الأردن. ١٩٨٨م.

٤٦) متعة الأذهان من التّمتع بالأقران – لابن الملا الحصكفي. تحقيق: صلاح الدين الموصلي. دار صادر. بيروت.

٤٧) مجالس ثعلب – لأبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب). شرح وتحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف – مصر. النشرة الثانية.

٤٨) المخصّص – لابن سيده. الطبعة الأميرية ببولاق. مصر. الطبعة الأولى ١٣٢١هـ.

٤٩) المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل. تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٥٠) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي – للفيومي. تحقيق: الدكتور عبد العظيم الشنّاوي. دار المعارف. القاهرة. مصر. الطبعة الثانية.

٥١) معجم المؤلفين – لعمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة

الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٥٢) معجم مقاييس اللغة – لابن فارس. تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٥٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لابن هشام الأنصاري. تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف الخطيب. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٥٤) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان – لابن طولون. عناية: محمد مصطفى. وزارة الثقافة. مصر ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.

٥٥) المفصل في علم العربية – للزمخشري. دار الجيل. بيروت. الطبعة الثانية.

٥٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – للشاطبي. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٥٧) المقتضب – للمبرد. تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة. ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٥٨) المقرّب – لابن عصفور. تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٥٩) النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل من سنة ٩٠١–١٢٠٧هجرية – لمحمد كمال الدين ابن محمد الغزي العامري المتوفى سنة ١٢١٤هـ. تحقيق وجمع: محمد مطيع الحافظ و نزار

أباظة. دار الفكر– دمشق. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٦٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للسيوطي. تحقيق وشرح: الدكتور عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

فهرس الموضوعات

المقدّمة ..... – ٥٣٩ –

الفصل الأول: الدّراسة ..... – ٥٤٢ –

المبحث الأول: تعريف مختصر بالمؤلِّف وآثاره: ..... – ٥٤٢ –

المبحث الثاني: كتاب الثّمرة الرّائقة في علم العربيَّة، وقيمته العلميّة ..... – ٥٥٠ –

الفصل الثاني: التّحقيق ..... – ٥٥٣ –

القَولُ ..... – ٥٦٢ –

الكَلِمُ ..... – ٥٦٢ –

وَالكَلِمَةُ ..... – ٥٦٢ –

وَالكَلَامُ ..... – ٥٦٣ –

وَالاسمُ ..... – ٥٦٣ –

وَالتَّنوِينُ ..... – ٥٦٤ –

وَالفِعلُ ..... – ٥٦٤ –

وَالحَرفُ ..... – ٥٦٥ –

وَالكَلَامُ قِسمَانِ ..... – ٥٦٥ –

[الإعرَابُ وَالبِنَاءُ] ..... – ٥٦٥ –

وَأَلقَابُ الإعرَابِ ..... – ٥٦٦ –

وَالأَسمَاءُ السِّتَّةُ ..... – ٥٦٦ –

وَالمُثَنَّى ..... – ٥٦٦ –

وَجَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ ..... – ٥٦٦ –

وَجَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ ..... – ٥٦٧ –
وَجَمعُ التَّكسِيرِ ..... – ٥٦٧ –
[الأَفعَالُ المَبنِيَّةُ وَالمُعرَبَةُ] ..... – ٥٦٧ –
وَالأَمثِلَةُ الخَمسَةُ ..... – ٥٦٨ –
[إِعرَابُ الأَفعَالِ المُعتَلَّةِ] ..... – ٥٦٨ –
[نَصبُ المُضَارِعِ وَجَزمُهُ] ..... – ٥٦٨ –
وَالحُرُوفُ كُلُّهَا مَبنِيَّةٌ ..... – ٥٦٨ –
وَأَلقَابُ البِنَاءِ ..... – ٥٦٨ –
[المَعرِفَةُ وَ النَّكِرَةُ] ..... – ٥٦٩ –
[أَقسَامُ المَعرِفَةِ] ..... – ٥٦٩ –
[الضَّمِيرُ] ..... – ٥٦٩ –
وَالعَلَمُ ..... – ٥٧٠ –
وَأَسمَاءُ الإِشَارَةِ ..... – ٥٧١ –
وَالمُوصُولَاتُ ..... – ٥٧٢ –
وَأَمَّا المُنَادَى المُفرَدُ ..... – ٥٧٣ –
[الإِضَافَةُ] ..... – ٥٧٤ –
وَالفَاعِلُ ..... – ٥٧٤ –
[بِنَاءُ فِعلِ مَا لم يُسمَّ فَاعِلُهُ] ..... – ٥٧٤ –
وَالفِعلُ أَنوَاعٌ ..... – ٥٧٤ –
وَالمَفعُولُ فِيهِ ..... – ٥٧٥ –
وَالمَفعُولُ لَهُ ..... – ٥٧٦ –

وَالمَفعُولُ مَعَهُ ..... – ٥٧٦ –

[المُبتَدَأُ وَ الخَبَرُ] ..... – ٥٧٦ –

وَكَانَ وَأَخَوَاتُهَا ..... – ٥٧٨ –

["مَا» النَّافِيَةُ] ..... – ٥٧٨ –

وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ..... – ٥٧٩ –

وَ"لَا» عَلَى ثَلاَثَةِ أَقسَامٍ ..... – ٥٨٠ –

وَنِعْمَ وَبِئْسَ ..... – ٥٨٠ –

وَعَسَى وَأَخَوَاتُهَا ..... – ٥٨٠ –

وَالتَّعَجُّبُ ..... – ٥٨١ –

[الحَالُ] ..... – ٥٨٣ –

وَالتَّمييزُ ..... – ٥٨٦ –

وَالاستِثنَاءُ ..... – ٥٨٧ –

[مَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ] ..... – ٥٨٨ –

[التَّحذِيرُ] ..... – ٥٨٩ –

وَالإِغرَاءُ ..... – ٥٨٩ –

وَحُرُوفُ الجَرِّ ..... – ٥٨٩ –

الإِضَافَةُ ..... – ٥٩١ –

وَالصِّفَةُ ..... – ٥٩٣ –

وَالتَّوكِيدُ ..... – ٥٩٣ –

وَالبَدَلُ ..... – ٥٩٣ –

وَالعَطفُ ..... – ٥٩٤ –

وَعَطفُ[٦٧/أ]البَيَانِ ..... – ٥٩٤ –

وَعَطفُ النَّسَقِ ..... – ٥٩٤ –

وَالنِّدَاءُ ..... – ٥٩٦ –

[الاستِغَاثَةُ] ..... – ٥٩٧ –

[التَّرخِيمُ] ..... – ٥٩٨ –

[النُّدبَةُ] ..... – ٥٩٩ –

وَمَالَا يَنصَرِفُ ..... – ٥٩٩ –

وَالعَدَدَ ..... – ٦٠٠ –

وَجَمعُ التَّكسِيرِ ..... – ٦٠١ –

وَيُؤَكَّدُ الفِعلُ ..... – ٦٠٢ –

وَالنَّسَبُ ..... – ٦٠٢ –

وَإِذَا صَغَّرتَ الاسمَ؛ ..... – ٦٠٢ –

وَالاستِفهَامُ ..... – ٦٠٢ –

وَالمَصدَرُ ..... – ٦٠٢ –

ثبت المصادر ..... – ٦٠٤ –

فهرس الموضوعات ..... – ٦١٢ –